جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة :

*حشمان مباركة

إشراف الأستاذ :

*بن زايد أمحمد.

السنة الجامعية: 2014-2015

جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة :

*حشمان مباركة

إشراف الأستاذ :

*بن زايد أمحمد.

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللّهم علما ما ينفعنا، وإنفعنا بما علمتنا،

وزدنا علما وعملا متقبلا يا أكرم الأكرمين، أرنا

الحق حقا وإرزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا،

وإرزقناإجتنابه، نسألك علم الخائفين منك وخوف

العالمين بك

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أمي منبع الحنان وضياء الحياة.

إلى ملهم أفكاري ومثلي الأعلى أبي رمز العطاء.

إلى زوجي العزيز علي.

إلى سندي وبهجة حياتي أخواتي: كلثومة، فاطمة، غزالة، زهرة، أسماء، وداد.

إلى صديقاتي: فاطمة، الحاجة، سعاد، عائشة، مليكة.

إلى كل عائلتي كبيرا وصغيرا.

شكر

الحمد لله الذي بـحمده تتم الصالحات.

ومن بعده أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي الكريم: بن زايد أمحمد

إلى من ساندني ودعمني في إنجاز هذا العمل وزوجي علي.

إلى كل أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سعيدة

وكذا زملائي في الدراسة.

كما اتقدم بشكر خاص وكبير إلى زملائي في العمل.

مقدمة:

لم تقم العلاقات الجزائرية المغربية من فراغ، وإنما قامت في إطار تاريخي شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي لكل دولة أو على المستوى المغاربي ككل أو على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي فهذه العلاقات الثنائية تستند إلى خصوصيات ضاربة جذورها في اعماق التاريخ ،ومن أبرز تلك الخصوصيات ذلك الإرث التاريخي المشترك والقرب الجغرافي والدين واللغة وغيرها من المقومات.

إن موضوع البحث عن العلاقات الجزائرية المغربية يعد من الموضوعات الشائكة في التاريخ المغاربي المعاصر، ولقد تعرضت هذه العلاقات لكثير من التطورات وأحاطها السياسيون والمؤرخون بكثير من الاشكاليات، مؤكدين على أهمية دراستها بموضوعية لفهم التاريخ المغاربي المعاصر، ولقد مرت هذه العلاقات الثنائية بكثير من مواقف التعاون وكذا الصراع، وقد شكلت قضية الصحراء الغربية من القضايا المهمة والحيوية كونها أصبحت بؤرة صراع إقليمي وعدم استقرار في المنطقة المغاربية ككل، فمنذ ما يقارب ربع قرن وقضية الصحراء الغربية تؤثر على للعلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب.

ومما لا شك فيه أن قضية الصحراء الغربية محورا هاما من محاور العلاقات المغاربة المغاربية، والسياسة الخارجية الجزائرية والمغربية خصوصا، باعتبارها نزاع نشب في منطقة استراتيجية وهي شمال إفريقيا، وبالتالي تعتبر تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار المنطقة، مما يستدعي ضرورة إيجاد حل نهائي وتسوية شاملة وعادلة ترضي أطراف النزاع.

تظهر أهمية المشكلة كونها بؤرة للصراع الاقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي، حيث تعتبر من أهم القضايا التي احتلت مكانا مهما في الحياة بين دول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والاقليمية والدولية.

ويبدو أن المشكل الصحراوي، واختلاف مواقف دول المنطقة حوله كان من أهم العقبات التي حالت دون إقامة المغرب العربي الكبير ودون تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب.

الاشكالية: تعتبر قضية الصحراء الغربية من القضايا الراهنة المطروحة على الساحة الدولية، وذات طابع تحرري تنعكس أثارها على العلاقات الثنائية بين الجزائر والمملكة المغربية، وكذا على الاتحاد المغربي، وقد كانت ولاتزال هذه القضية تؤثر على دولتين جارتين تجمعها كل مقومات الوحدة والتكامل، من هنا تتمحور إشكالية البحث حول سؤال رئيسي هو: إلى أي مدى يؤثر النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية؟

وإن كان الموضوع يتضمن أكثر من إشكالية فإننا سنحاول التركيز على الأسئلة الجزئية التالية:

- ماهي أهم التطورات التي شهدها النزاع في الصحراء الغربية؟
- ما هي إنعكاسات قضية الصحراء على العلاقات الثنائية؟
- ما مستقبل العلاقات بين الجزائر والمغرب على ضوء النزاع في الصحراء الغربية؟

حدود الدراسة:

المجال الزمني: إن هذه الدراسة يتم حصرها في الفترة الزمنية الممتدة منذ استقلال كل من الجزائر والمغرب أي منذ ستينات القرن الماضي وإلى غاية يومنا هذا.

المجال المكاني: تركز هذه الدراسة على مناطق مهمة في المغرب العربي وهي الجزائر، المغرب والصحراء الغربية.

فرضيات الدراسة:

1- تسوية النزاع في الصحراء الغربية مرهون بتقارب السياسات الجزائرية المغربية.
2- تغليب المصلحة الوطنية لأطراف النزاع (الإقليمية والدولية) ساهم في إطالة النزاع.
3- بناء الاتحاد المغاربي هو الحل لقضية الصحراء الغربية.

أدبيات الدراسة:

قبل البحث في أي موضوع، لابد من البحث والوقوف عند أهم الكتب والدراسات التي تناولت الموضوع، ورغم أن الدراسات التي تناولت تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب قليلة إلا أننا اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على مجموعة من الكتب والمذكرات ومن بين الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع:

- **كتاب عمر صدوق بعنوان: قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية،** دراسة قانونية وسياسية، والذي تناول فيه قضية الصحراء الغربية بالتفصيل منذ الاستعمار وإلى غاية جهود التسوية.
- **كتاب إسماعيل معراف بعنوان الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث في الشرعية الدولية،** هذا الكتاب الذي تعرض للأهمية الاقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية ،وموقف جميع أطراف النزاع سواء المباشر أو غير المباشر كما تعرض بالتحليل والتفصيل إلى جهود الأمم المتحدة لتسوية هذا النزاع مشيرا إلى العلاقات الجزائرية المغربية في إطار هذا النزاع

أما الدراسات والأبحاث فنذكر منها:

مذكرة ماجيستر بعنوان النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية (1963-1988) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة(2008) للطالب بوزرب رياض، هذه المذكرة التي تناولت النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، وموقف كل من الجزائر والمغرب من قضية الصحراء الغربية، وموقع كل من الجزائر والمغرب من قضية الصحراء الغربية وموقع هذين البلدين في المغرب العربي .

وكذا مذكرة ماستر بعنوان: العلاقات المغربية أفاقها واقعها تطورها ومستقبلها (1963-1994) بقسم التاريخ من اعداد الطالبة كفسي نجلاء سنة (2012)، حيث تطرقت هذه المذكرة إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية في إطار المغرب العربي منذ الاستقلال وإلى غاية عام(1994)، هذه العلاقة التي كانت مزيج بين التعاون والصراع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة النزاع في الصحراء الغربية وكذا الأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها هذا الاقليم (الجغرافية، التاريخية، الاقتصادية) ، وانعكاسات هذا النزاع في مجال السياسة والعلاقات الدولية إقليميا وعالميا وذلك عن طريق التركيز على تأثير وانعكاسات هذه القضية على دول المغرب العربي خاصة تأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية باعتبارهما أكبر دول المغرب العربي، ويشكلان محورا أساسيا في المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا.

مبررات اختيار الموضوع:

الذاتية: لعل أهم المبررات لاختيار هذا الموضوع هو رغبتي في إثراء البحث العلمي، هذا إلى جانب عامل الانتماء والحس الوطني اتجاه هذه المنطقة ككل، وأملي الكبير في تحقيق التكامل المغاربي الذي تشكل فيه الجزائر والمغرب أهم أطراف هذا الكيان.

الموضوعية: إن موضوع العلاقات الإقليمية يكتسي أهمية كبيرة في العلوم السياسية، وخاصة العلاقات الثنائية بين بلدين متجاورين ،وطبيعة هذه العلاقات ومسارها ومعوقات التعاون بين هذين البلدين، وإن البحث في العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية لذو أهمية بالغة، كونه يعتبر أهم معوق من معوقات التكامل المغاربي ويحدد حتى الاستقرار بالنسبة لدول المغرب العربي وكذا في بناء وتفعيل اتحاد المغرب العربي.

الاطار النظري والمنهجي:

أهم المناهج المستعملة:

1) **المنهج المقارن:** فالمقارنة هي التحليل المنظم للإختلافات والتشابهات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر[1]، وقد تم استخدام هذا المنهج من خلال دراسة أطراف النزاع في الصحراء الغربية ،وشرح موقف كل طرف، ومقارنة مختلف المراحل التي عرفها النزاع وتأثيرها على العلاقات المغربية الجزائرية.
2) **المنهج التاريخي:** هو المنهج الذي يقدم سير الأحداث التاريخية، كما يحدد قواعد جمع المعلومات التاريخية، وفق خطوات معتمدة لتفسير الأحداث التاريخية[2]، وقد استعنت بهذا المنهج في دراسة تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية وأهم التطورات التي طرأت على هذه العلاقة خاصة تأثير قضية الصحراء الغربية، وكذا اهم تطورات هذه القضية.
3) **منهج دراسة حالة:** يركز هذا المنهج على الحالة محل الدراسة من خلال البحث المكثف لإعطاء فهم معمق لها[3]، وقد اعتمدت على هذا المنهج من خلال التركيز على قضية الصحراء الغربية كأهم مؤثر في العلاقات الثنائية للبلدين.

أهم الاقترابات والنظريات المعتمدة:

1) **النظرية الواقعية:** ترتكز النظرية الواقعية على قوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الانسانية، وتتحدد السياسة الدولية من خلال مفهوم المصلحة الذي يحدد مفهوم القوة[4]، وقد استخدمت هذه النظرية من خلال موقف كل من الجزائر والمغرب إتجاه الصحراء الغربية النابع من المصلحة الوطنية.

[1] - نصر محمد عارف، استمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية- المنهج- ط1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 94
[2] - عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 24
[3] - المرجع نفسه ص 30
[4] - د.عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 117

2) النظرية الوظيفية الجديدة:

ترى هذه النظرية أن التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لابد من التعيين التدريجي لعملية التكامل، بانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى مبادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الايديولوجية والرمزية، ويكون هذا بانتقال الولاء من ولاء الدولة القومية الى ولاءات لهيئات جديدة وهي المنظمات الاقليمية، لتصل إلى انصهار الدولة الوطنية داخل الدولة الإقليمية، وقد تم الاعتماد على هذه النظرية من خلال تسليط الضوء على تأثير النزاع الصحراوي على التكامل الإقليمي المغاربي في ظل اختلاف المواقف والنزاع بين الجزائر والمغرب حول هذه القضية، وبالتالي شكلت قضية الصحراء الغربية حجر العثرة في وجه أي تعاون ثنائي أو مغاربي.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول اشتمل على تاصيل مفاهيمي حول مفهوم النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم، وإلى مستويات التحليل في النزاعات الدولية،وكذا أهم النماذج النظرية في تحليل النزاعات الدولية مع التركيز على نظرية المباريات.

أما الفصل الثاني فقد كان دراسة للتطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية تم فيه التطرق إلى أهمية منطقة الصحراء الغربية، وإلى الخلفيات التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية وأيضا عرض لأطراف النزاع في الصحراء ومواقفهم سواء المباشرة وغير المباشرة.

في حين تم التركيز في الفصل الثالث على تأثير النزاع على العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال تبيان طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب قبل الاستقلال وإلى غاية بروز مشكلة الصحراء الغربية والتوتر بين الجزائر والمغرب ثم التطرق إلى أفاق التعاون بين الجزائر والمغرب وبناء الاتحاد المغاربي.

صعوبات الدراسة:

رغم اهمية الموضوع إلا أن الدراسات العلمية حوله قليلة باستثناء الدراسات التي تعالج قضية الصحراء الغربية وأطراف النزاع ومخططات التسوية في إطار الأمم المتحدة دون إعطاء أولوية بأن هذا النزاع له التأثير البالغ والكبير على علاقة بين بلدين لهما وزن وتأثير في المنطقة المغاربية وهما الجزائر والمغرب.

الفصل الأول:

تأصيل مفاهيمي للنزاع والنظريات المفسرة له

مقدمة الفصل:

يعتبر الإطار النظري مدخلا مهما لدراسة أي موضوع ، فهو الدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث ،وتقليص مجالات الاهتمام فهو يمدنا بالخلفية المعلوماتية والنظرية التي تعطي للبحث دلالة علمية، وعليه يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم.

المبحث الثاني: مستويات التحليل في النزاعات الدولية.

المبحث الثالث: نماذج نظرية في تحليل النزاعات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم.

تتميز النزاعات الدولية بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك من حيث حركيتها وديناميكيتها، وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي، فالنزاع من بين المفاهيم التي لم يحدث إجماع أو إتفاق على حدوده ومدلولاته الدقيقة، إنه يعاني الكثير من الاضطراب والخلط مع مفاهيم أخرى قريبة المعنى.

المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة له:

1)مفهوم النزاع الدولي:

يتفق دارسوا النزاعات الدولية على أن النزاع هو الشق الأنشط والأكثر بروزا في العلاقات الدولية، فهو ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وبدرجات متفاوتة، والنزاع يستعمل كنقيض للتعاون، التجانس، والاتفاق.

- يعرف ناصيف يوسف حتى النزاع في بعديه اللغوي والاصطلاحي كما يلي:

لغة: مصطلح النزاع يقابله باللغة الفرنسية **conflit** وباللغة الانجليزية **conflict** وهي من أصل كلمة **conflictus** والتي تعني الصراع والنزاع، وصدام وتضارب شقاق، قتال.

ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة: تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدود.

إصطلاحا: يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم قبول الوضع القائم ومحاولة تغيره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات[1]

ويأخذ النزاع عند بعض الكتاب مثل جوزيف إس ناي **Joseph.s.Nye** في كتابه " فهم النزاعات الدولية"**Understanding International Conflicts** معنى عاما من

[1] - أنظر محاضرات اعمال غير منشورة ، د.مصطفى صايج، تحليل النزاعات الدولية، جامعة الجزائر 2008.

الصراع بين الدول، على أساس المصالح المتعارضة في مجال الاقتصاد ومجال السيطرة والخضوع وإعادة توزيع النفوذ.[1]

ويشير برنامج جامعة ليدن **leiden** حول أسباب انتهاكات حقوق الإنسان في مجلته السنوية التي تصدر حول النزاعات الدولية إلى عدة مراحل للنزاعات تمر بها منذ بدابتها وحتى نهايتها، وتبدأ بالمرحلة الأولى التي تسمى بمرحلة الأوضاع السلمية المستقرة والتي تتميز بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، تليها المرحلة الثانية وهي مرحلة الأوضاع المضطربة سياسيا ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة النزاع السياسي العنيف وهي مرحلة يتصاعد فيها التوتر إلى أزمة سياسية[2].

كما يعتبر النزاع مصطلح مطاط قد يتطابق ومصطلح الصراع في مفهومه العام فهو يشير إلى أوضاع عديدة:

- وجه قتالي عنيف.
- قد يكون ذا وجه عنفي من درجة متوسطة أو بسيطة.
- قد يكون ذا وجه شديد التنافس على الأصعدة السياسية والاقتصادية والحضارية والدعائية والإعلامية والعلمية.
- وقد يكون في حالة تأرجح أي في وضع اللاسلم واللاحرب[3].

[1] - عمر سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 ص 08.
[2]- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام .ج 1 . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ص 20.
[3] - محمد بوعشة، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية . الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007 ص 39.

2) علاقة النزاع ببعض المفاهيم.

الفرع الأول: مفهوم الصراع الدولي.

إن الصراع هو ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد بالغة التشابك، يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، بحيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة.

فالصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية فهو موقف تنافسي يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الأخر[1].

وتتعدد أسباب الصراع الدولي كما يلي:

1) الجانب السيكولوجي: ومنه حب السيطرة والتسلط ونزعة التدمير والعدوانية والإخفاق أو الإحباط.

2) الجانب الإيديولوجي: وهو جانب يرى في اعتناق الإيديولوجيات المختلفة مجالا كبيرا للصراعات الدولية وهي من أخطر أسباب الصراعات بين الدول.

3) الجانب الجيوبوليتيكي: وهو الجانب الذي ينظر إلى حدود الدول على أنها مناطق غير ثابتة وأنها غير قابلة للتعديل طبقا لقوة الدولة التي تسعى إلى ذلك. وهو ما يؤدي إلى كثير من الصراعات.

4) الجانب السياسي: وهو ما يضيف سببا لأسباب الصراع، حيث أي تكتل أو خلاف يحدث خللا في التوازنات للقوى تؤدي حتما إلى صراعات دائمة.

5) الجانب الديمغرافي: دعاة هذا الجانب يستندون إلى أن التطور السكاني لأي دولة يمر بثلاث مراحل رئيسية وهي مرحلة النمو ثم الانفجار ثم الاستقرار. وتعد لكل من مرحلة النمو

[1] - منير محمود بدوي ،مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية. العدد 03، يوليو 1997، مركز دراسات المستقبل ، ص 36.

والانفجار لما لها من تأثير ضاغط على الدول يدفعها إلى خلق صراعات للدول المحيطة أو التي نجد لديها مصالح تسهم في حل مشاكلها[1].

فالصراع هو العملية المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة، وحينها يلحق أحد طرفي العلاقة الصراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني، كما أن الصراع قد ينتج عن تناقضات بين مصالح الطبقات التي تفضي لانقسامات حادة في المجتمع، كما أن الصراع يعني الصدام بقصد الاحتواء وقد ينتهي بالافتراق، وهناك ثلاث نماذج أساسية للصراع هي القتال، المباريات، والمناقشات أو الجدل[2].

الفرع الثاني: مفهوم الأزمة

مع الاستعمال الواسع لكلمة أزمة، إلا أنه يمكن النظر إلى الأزمة الدولية على أساس كونها ذلك السلوك الذي ينتج عن ظهور توتر شديد للغاية في العلاقات الدولية ككل ولاسيما عندما تكون أطرافها الدول الكبرى أو البعض منها، أو ضمن علاقات بين دولتين أو أكثر في منطقة حساسة وإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة للسلم والأمن الدوليين[3].

فالأزمة مصطلح علمي يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الفاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت، وتتميز بمجموعة من الخصائص.

1- سيادة جو من الجهل وعدم المعرفة وانتشار بيئة من التخبط العشوائي وذلك في ظل عدم وجود المعلومات الكافية والهامة.

2- المفاجئة والسرعة والمباغتة في حصول أزمات وتتابع أحوالها وتعقيداتها.

3- انتشار وسيادة وظهور حالة من الخوف من المجهول والخوف من المستقبل ومن الأزمات المفاجئة وأثارها السلبية.

[1] - أماني صالح، 10، 2010/12/01، http:// www.noqatel.com/openslave/behokh/ 2015/02/24siadia21/towazonkiw/sec052.htm

[2] -.إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص 263.

[3] - محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

4- سيادة وانتشار حالة من الاضطراب السياسي في الأعمال السياسية والأمنية والحكومية في الدولة وعدم التوازن في اتخاذ القرارات[1].

وتمثل الأزمة غالبا إحدى مراحل النزاع أو الصراع أو الحرب، وتتميز بالمفاجأة والظرفية وضيق الوقت.

إذن الاختلاف في تحديد مفهوم الأزمة يعد ظاهرة طبيعية، مرتبطة بطبيعة الإنسان ذاته وبالثقافة والتربية والبيئة التي ترعرع فيها، وكذلك بطبيعة كل أزمة وتنوع الأزمات واختلاف بعضها ببعض والتجارب السابقة في إدارة الأزمات.

الفرع الثالث: مفهوم الخلاف.

لغة: مصدر خالف، والخلاف هو المضادة وقد خالفه مخالفة وخلافا وتخالف الأمران واختلافا، أي لم يتفقا، فالخلاف في اللغة ضد الاتفاق وهو أعم من الضد، فهو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل.

اصطلاحا: الخلاف يحمل في معناه الشجار والصراع، فالبيئة والظروف والمصالح التي تصوغ أفكارنا ليست لدى كل الناس واحدة، لذا فمن المستحيل أن تتوحد الآراء والرغبات كلها[2].

الفرع الرابع: مفهوم التوتر:

هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر ، قد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر ليصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع ،وقد يكون مسلحا إذ لم يتم احتوائه بالطرق السلمية[3].

[1] - محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية، واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية. ط1 .الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 81-82.

[2] - فرعون حمو ،فلسفة الاختلاف عند الامير عبد القادر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر،قسم النتروبولوجيا،جامعة تلمسان ، 2010،ص50 .

[3] -قادري حسين، النزاعات الدولية، دراسة وتحليل . ط1. الجزائر: منشورات خير جليس، 2007 ، ص 30.

ويختلف التوتر عن النزاع في كونه مجرد حدوث توتر في العلاقات تبقى العلاقات التعاونية قائمة، وهذا على عكس النزاع أو الحرب، إذ عادة يأتي التوتر بعد علاقات طبيعية يمكن أن يطول أو يقصر، وإذا طال التوتر يصبح نزاعا.

فالتوتر يعني أن الخلافات وصلت إلى الحد الذي لايمكن تجاهلها وإخفاؤها وبالتالي هو تعبير عن حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام.

الفرع الخامس: مفهوم الحرب

الحرب هي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره ،حيث تكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين[1].

كما يحدد ريمون أرون Rymond Aron الحروب بإعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول[2].

تعني الحرب استخدام القوات المسلحة في نزاع ما، وبخاصة بين البلدان ،حيث ترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على أنه حرب يجب أن يفضي إلى 1000 قتيل على أرض المعركة على الأقل، ويمكن التميز بين ثلاث فئات من الحروب بوصفها مجموعة من الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدول وتبادر إليها بإرسال قواها المسلحة لتعبر الحدود الدولية، أول هذه الفئات الثلاث هي الحروب العقلانية التي تهدف إلى أهداف قومية أما الفئة الثانية هي تلك الحروب التي تعني بالانزلاق أو بالصدام، أما فئة الحروب الثالثة فهي تتقاطع مع أولى الفئتين[3].

[1] - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي،1986 ص 498.
[2] -عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر: موفر للنشر، 1992، ص 97
[3] - موسوعة مركز الخليج للأبحاث، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مارتن غريفيش وتيري أوتالاهان، دبي :الإمارات العربية المتحدة، 2008،ص231.

المبحث الثاني: مستويات تحليل النزاعات الدولية.

تطرح إشكالية مستوى التحليل بشكل مستمر في دراسة العلاقات الدولية لارتباطها الوثيق بقضية متعلقة بأكثر المستويات التحليلية قدرة على تقديم أكبر تفسير ناجع للظاهرة المدروسة، فمستوى التحليل يحدد وحدة التحليل التي يلتزمها الباحث في مسار بحثه كله، ولقد اختلف الباحثون حول أفضل المستويات التي تملك قدرة تفسيرية لأسباب النزاعات والحروب ومظاهر اللا استقرار، والاختلاف حول أهمية اعتماد نهج مستويات التحليل في دراسة وتحليل النزاعات دفع بعض الباحثين إلى تبني أطر تحليلية مختلفة فمثلا: سوقانامي SUGANAMIإستخدم نموذج مستويات التسبيب في تحليله لأسباب النزاعات اما رامسبوثامووددهاوسROUMSBOTHAM, WOODHOUSE استعملا نهج أبعاد النزاع DIMENTION OF CONFLICT[1]، إلا أن تعدد أسباب وأبعاد النزاعات يعطي أهمية لمستويات التحليل كونه يساعد على طرح أطر شاملة ومقبولة للتغيير، وهذا من شأنه أن يكشف العلاقة بين المصادر الداخلية والخارجية للنزاعات.

لذا سنتطرق إلى أهم المساهمات النظرية سواء التي اعتمدت مستويات تحليل تنطلق من متغيرات داخلية (الفرد ، الدولة) أو التي اعتمدت على مستويات تحليل تركز على متغيرات خارجية (النظام الدولي، النظام الإقليمي) مع التركيز على المتغيرات الخارجية لعلاقة ذلك بعنوان الدراسة، إشكالية البحث وفرضياته.

[1] - د. محمد أحمد عبد الغفار،مرجع سبق ذكره ، ص 188.

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية في تحليل النزاعات الدولية.

تنقسم المتغيرات الداخلية التي يعتمد عليها الباحثون في تغير سلوكيات الدول إلى قسمين:

- الأولى متعلقة بالفرد وتركيبته البسيكولوجية، دوافعه الذاتية وخصائصه الشخصية.
- الثانية متعلقة بالدولة كوحدة تحليل رئيسية.

الفرع الأول: الفرد كوحدة تحليل.

يعتمد التحليل لظاهرة النزاع على الفرد كوحدة تحليل أساسية على مرجعية منهجية تفسر النزاعات بالطبيعة الإنسانية، حيث أن الدوافع الذاتية العدوانية والأنانية لدى البشر بما فيهم القادة السياسيون هي أحد المحركات الرئيسية للحروب بين الدول[1].

ولقد أثبتت بعض الدراسات الإمريقية تأثير التركيبة البسيكولوجية للقادة في مجال السياسة الخارجية.

أولا: الفلاسفة السياسيون ومقولة الطبيعة الإنسانية مصدر النزاع.

تؤكد أراء أبرز الفلاسفة الكلاسيكيين الذين حاولوا تقديم تفسيرات للحروب في أن المصدر الأساسي لهذه الظاهرة يكمن في الطبيعة الإنسانية الشريرة التي تتميز بالأنانية والنقص وترغب في السيطرة والتحكم، ففي تحليله للطبيعة البشرية يرى سيجمون فرويد –عالم النفس- بأن الدوافع المتحركة لعملية التنازع والتصارع، إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة، واستنادا إلى ذلك يرى فرويد أن الصراعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزاعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها.

كما يرى سانت أوغستينSAINT AUGUSTIN أن الإثم متأصل في الإنسان فالنزاع ينتج عن تركيبة الطبيعة البشرية التي تتسم بعجز وقصور في العواطف تترجم في مشاعر من نوع العنف، حب الانتقام، العداء، والشوق إلى القوة، ولا يخرج ذلك عن أراء الكثير من الفلاسفة مثل سبينوزاSPINOZA الذي يفسر العنف بإرجاعه إلى النواقص البشرية، و

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. ط2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 385.

فريدريك نيتشهF.NEITCHE الذي يرى أن الإنسان هو المصدر الوحيد للنزاعات وأن الوجود الإنساني هو نزاع دائم ومتواصل[1].

كما يعتبر هارولد لاسويلH.LAS WEELE من أشهر علماء السياسة الذين حللوا أثر الدوافع الذاتية على السلوك السياسي، فقد أوضح أن الدافع الرئيسي للنشاط السياسي للفرد هو الإحساس بعدم الأمان العاطفي وافتقاد احترام الذات، فالفرد يحاول تغطية هذا النقص عن طريق السعي إلى القوة[2].

إن التطرق لهذه الآراء والإشارة إليها هو محاولة لتوضيح الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه فكرة ربط السلوكات النزاعية بالطبيعة البشرية، وإبراز الأساس الذي منح للفرد أهمية في تحليل السلوك السياسي، وجعل القائد من خلال بيئته النفسية ونسقه العقدي، محور للتحليل لدى اتجاهات علمية معاصرة، ورغم أن أراء هؤلاء الفلاسفة تبدو بسيطة وغير مؤسسة على مناهج علمية، إلا أنها تعبر بشكل من الأشكال عن البدايات الفكرية التي عنيت بظاهرة النزاع، قبل بروز تيارات علمية حللت الظاهرة النزاعية ودور القائد في العملية السياسية تحليلا علميا وفي هذا الصدد نشير إلى اجتهادات علم النفس.

ثانيا: إسهامات النظرية البسيكولوجية.

يحتل المدخل البسيكولوجي مكانا بارزا بين مختلف الدراسات التي تناولت بالتحليل ظاهرة النزاع الدولي، حيث يؤمن أنصار هذه النظرية بقدراتها التفسيرية، اعتمادا على العوامل البسيكولوجية، فالمشاعر العدوانية، السلوك التعويضي الإحباط، الرغبة في السيطرة كلها عوامل تساعد على فهم وتفسير النزاعات والحروب.

إن علماء النفس يركزون في تفسيرهم للدوافع المحركة لعملية النزاع على المستوى الدولي على ما يسمونه بنزعة الإنسان للتدمير وهي نزعة تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلط، حيث تعتبر الحروب والنزاعات وسيلة مثلى لتحقيقها.

[1] - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت، دار الكتاب العربي، 1985 ،ص 304.
[2] - محمد السيد سليم، مرجع سابق ذكره، ص 385.

إن المفهوم الرئيسي الذي يعد أساس البناء النظري في هذه النظريات هو العدوان[1].

لا يمكن تجاهل إسهامات علم النفس في تزويدنا بمفاهيم يمكن توظيفها في محاولة تفسير السلوك النزاعي رغم صعوبة نقل الكثير من الأفكار من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، حيث عجزت هذه التغيرات في أن تدلنا كيف تترجم هذه العوامل الإنسانية إلى نزاع عنيف ينخرط فيه الجميع بغض النظر عن طبيعتهم الفردية، كما أن هذه التفسيرات أهملت الجانب الإيديولوجي للقائد واهتماماتهم وإدراكاته للعالم الخارجي.

إن السؤال الذي يواجه الباحث أثناء عرضه لهذه الأفكار المبنية على التحليل الجزئي القائم على الفرد كوحدة تحليل رئيسية، هو إلى أي مدى يمكن لهذه النظرية أن تفسر لنا النزاعات بين الدول؟، ولأن النزاعات الدولية ذات طبيعة معقدة فإن التركيز على العوامل البسيوكولوجية في تفسير النزاعات الدولية تظل قاصرة، رغم تأكيد بعض الدراسات على أهمية هذا الجانب وتبني نظريات علمية (نظرية صانع القرار، ومقترب القيادة السياسة).

الفرع الثاني: الدولة كوحدة تحليل.

تمثل المدرسة الواقعية أهم توجه نظري أعتمد الدولة كوحدة تحليل رئيسية في العلاقات الدولية، غير أن تبني الدولة كوحدة تحليل لفهم مصادر النزاعات الدولية أدى ببعض الباحثين إلى الاكتفاء فقط بما قدمته النظرية الواقعية، في حيث أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدولة (عدوانية، مسالمة) طبيعة أنظمتها (ديمقراطية أو ديكتاتورية) وتأثير موقعها الجغرافي، أي البحث عن تأثير عوامل موجودة داخل الدولة، أنظمتها، مؤسساتها، نخبها، وليس فقط النظر إليها كوحدة متميزة تواجه العالم الخارجي ككتلة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي إليها أو الفاعلين المشكلين لها وهذا ما سيدفعنا إلى التطرق إلى التفسيرات التي تعطي أهمية للعامل الجغرافي وتأثير اختلاف طبيعة النظم السياسي.

[1] - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 180

التفسيرات الواقعية للنزاعات الدولية:

إن التفسيرات الواقعية للنزاعات الدولية قائمة على الفرضية التالية: كلما زادت الخلافات حول المصالح زادت حدة الصراعات، فالمرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناءا على القوة[1]

لقد عملت المدرسة الواقعية على دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض، ويعتبر مورغانتو من أهم منظري الفكر الواقعي من خلال كتابه " السياسة الدولية" ومن بين أهم المسلمات التي ذكرها في كتابه هي: أن متخذ القرار عند مواجهته لحدث في البيئة الخارجية يعتبر ويتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة، لما يرى الواقعيون أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة الحرب، ويجعلون متغير القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي، كما يرى مورغانتو أن المصلحة القومية لا تفترض التنافس الطبيعي أو السلام العالمي.

المدخل الجيوبوليتيكي والنزاعات بين الدول.

إن هدف الإطار النظري ليس الدخول في مناقشات أو حوارات نظرية وإنما عرض مختلف الأفكار التي يمكن أن تساعدنا في مسار الدراسة ككل، ولقد حاولنا انتقاء المتغيرات التي تخدم أهداف البحث، الأمر الذي دفعنا إلى إهمال بعض الأطروحات الأخرى مثل: الطرح الماركسي و المصدر الديمغرافي ...)

وفي المقابل حاولنا التطرق إلى مداخل نراها مهمة مثل المدخل الجيوليتيكي الذي يشير إلى وجود علاقة بين موقع الدولة ومساحتها وسلوكاتها النزاعية، كما يؤكد على دور الحدود في إثارة النزاعات، كما يركز على الخصائص الجغرافية في توجيه سلوكات الفاعلين الدوليين، ودور العامل الجغرافي كمصدر محتمل للنزاعات في إطار فكرة دور الاتصال الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين دولتين لوجود مصادر موضوعية للنزاع بينها[2].

[1] - Jean – jaques Roche, théories des relation international, paris, 5eme éditions, Montchrestien, 2004, p.33

1 كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات . القاهرة :الدار الوطنية للدراسة و النشر والتوزيع، 1988 ص 31.

ترتكز المدرسة الواقعية على المصلحة القومية كمستوى تحليل أساسي للعلاقات الدولية، وهذا خلافا لمنظور المدرسة المثالية التي تحدد دور الدولة وفقا لمعايير مثالية قانونية وتنظيمية، فالمدرسة الواقعية ترى في النزاع نتيجة لتضارب بين مصالح الدول وأن مفهوم القوة هو المفهوم الرئيسي في تفسير السلوك الدولي[1].

فالجوار الجغرافي يسهل تحريك هذه المصادر على نحو لم يكن ممكنا لو كانت هاتان الدولتين متباعدتين جغرافيا، وفي هذا الإطار توجد عدة فرضيات تؤسس لهذه العلاقة الموجودة بين القرب الجغرافي والسلوك النزاعي، فالتلاصق الجغرافي يزيد من احتمالات حدوث نزاعا بين الدول، والنزاع بين الدول المتلاصقة جغرافيا أشد درجة وأكثر انتشارا منه بين الدول المتباعدة[2]

إن أراء الكثير من المفكرين تؤكد على هذه العلاقة ،

حيث كتب كونتيليا kantilai أن نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي أعداء طبيعية، ويرى فريدريك شومانF.shouman أن كل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها، والقرب الجغرافي يغذي التنافس في السيطرة على مناطق الحدود [3]

- كما أن بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها، وذلك للأسباب التالية:

- إن هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية كطرف واحد أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له مزية عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة.
- قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعية أو معدنية.

[1] - عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الاقليمي العربي، (مع تركيز النزاعات حول قضية فلسطينية)1945-1985 .الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، 2002، ص 38.

[2] - أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية، دراسة استطلاعية. ط2. لبنان :مركزد راسات الوحدة العربية، 1996، ص 169.

[3] - محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 308.

- قد تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية.
- قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.

إن أهمية هذا المدخل في تفعيل التوجهات النزاعية بين الدول يندرج ضمن توجه نظري معروف في السياسة الخارجية، يحاول تغير سلوكات الدول انطلاقا من " المسافة الدولية" والذي يعني أن المسافة النسبية بين الوحدات الدولية والوحدات الأخرى تؤثر في سياسة تلك الوحدة، والمسافة النسبية تشمل بالاضافة إلى المسافة الجغرافية، المسافة الثقافية أو الاقتصادية أو العسكرية ويطلق الدارسون على هذا التفسيرللسياسة الخارجية اسم" نظرية المحيط"[1] FIELD THEORY .

يقدم هذا المدخل منهجا مهما في تفسير الكثير من النزاعات التي يكون موضوعها إقليما جغرافيا معينا، خاصة إذا كان يحضى بأهمية اقتصادية أو إستراتيجية لأحد أطراف النزاع الأمر الذي يزيد من أهمية القرب الجغرافي الذي يسهل حالات نزاعية حول أرض بالغة الأهمية، رغم أن الكثير من الباحثين يعتبرون أن القرب الجغرافي عاملا مساعدا في إتباع سياسات تعاونية، ولهذا فإن القرب الجغرافي يبرز كعامل مساعد في زيادة احتمالات الدخول في نزاعات بين دول تملك على مصادر نزاعية أخرى مثل: الاختلافات الإيديولوجية واختلاف طبيعة الأنظمة.

تأثير اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية على الدخول في نزاعات:

يتفق الباحثون على أن طبيعة الأنظمة السياسية تؤثر على السياسة العامة التي تنتهجها أي دولة فالاختلاف يعبر عن التباين الإيديولوجي، وفقدان التجانس في النظرة إلى الأمور الإقليمية والدولية، وبالتالي يحدد هذا موقف الأنظمة من اتجاهاتها ومواقفها ونظرها للعالم الخارجي، مما يزيد في احتمالات التضارب ويزيد من إمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالنسبة لنظام أخر يختلف عنه كما هي حالة العلاقة بين نظام ثوري، ونظام محافظ[2]

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 307.
[2] - أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 167-177.

المطلب الثاني: مستويات التحليل الخارجية للنزاعات الدولية:

يهتم هذا المستوى من الدراسة بتأثير طبيعة النظام الدولي على سلوكيات الدولة والنظم الفرعية الإقليمية والنزاعات.

الفرع الأول: طبيعة النظام الدولي وسلوكات الدول.

ينطلق مستوى التحليل القائم على النظام الدولي من دراسة نمط التفاعلات بين الدول بدلا من التركيز على سلوكية وحدة سياسية فريدة، فأنصار هذا المنهج يهتمون بشكل أساسي بالقدرات التفسيرية النسقية، ويهملون التفسيرات الداخلية وتأثيرها مع سلوكيات الدول ويتم التركيز على بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع، حيث ظهرت ثلاث وجهات نظر مختلفة حول هذه العلاقة:

الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالنزاعات:

ينطلق هذا الاتجاه من الفرضية الكلاسيكية التي تشير إلى أن النظام الأكثر أمنا هو القائم على تعدد الأقطاب، فاحتمالات النزاع تنقص كلما كان هناك توجه إلى بناء بنية دولية قائمة على تعدد الأقطاب، يمثل هذا الاتجاه كل من كارل دوتش، K.Doutch ودافيد سنجرD.singer حيث يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى على أنها تشكل تهديدا لها[1].

بالإضافة إلى أنه يتسم بمرونة تشكيل الأحلاف ويسهل إحداث التوازن المطلوب بوجود عدة أقطاب فيقلل بالتالي من عدد النزاعات، إذن فكلما اتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية كلما قلت احتمالات نشوء النزاعات.

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 229.

الاتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالنزاعات.

يرى أنصار هذا الاتجاه أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار والأقل من حيث النزاعات، إذ كلما ابتعد النظام الدولي عن البيئة ثنائية القطبية كلما زادت احتمالات الحروب والصراعات.

الاتجاه الثالث: علاقة نظام القطب الواحد بالنزاعات.

إن الاهتمام بهذا النوع من الأنظمة قد شكل محور التفسير لدى بعض المفكرين الذين يبحثون عن سبيل تحقيق السلام حيث دعا روسو إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فيدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول ببعضها البعض، وهذا ما عبرت عنه المدرسة المثالية بدعوتها إلى إقامة حكومة عالمية[1].

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه الاتجاهات، وإعطاء أهمية كبرى لما يسمى بالنظم الفرعية.

النظام الدولي الفرعي والنزاعات:

للنظام الدولي الفرعي عدة تسميات منها النظام الإقليمي، الفرعي، النظام الدولي الجزئي، ويعرفه لويس كانتوريL.cantoniوسبيغلS.spiegle بأن النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة ولها روابط لغوية ثقافية، اجتماعية وتاريخية مشتركة تساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية.

إن انتهاء الحرب الباردة ونجاح التجربة الأوربية التكاملية، وبروز الكثير من التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم والتي جسدت مفهوم الإقليمية الجديدة مثل المنتدى الأسيوي الباسيفيكي APEC والسوق الأمريكية الشمالية للتجارة الحرة NAFFA والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية MIRCOSUR قد زاد من أهمية هذا المستوى التحليلي في العلاقات الدولية.

[1] - ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 45، 322.

وقد حدد بوزان "Buzan" ومعاونون عوامل الاستقرار الاقليمي بين الدول في: عدد الدول اللاعبة في وضع أمني معقد ومحدد، أنماط التعامل الودية والغذائية وتوزيع القوة بينها.[1]

إن علاقة مستوى التحليل القائم على النظم الفرعية لظاهرة النزاعات الدولية الإقليمية علاقة هامة تبرز أهميتها من خلال اهتمام الكثير من الباحثين بالمناطق الإقليمية من أجل تحقيق السلام العالمي، إن الوصول إلى هذا الهدف يقتضي بالضرورة دراسة جادة لأسباب النزاعات الإقليمية وإيجاد حلول لها.

لقد حضيت النزاعات الإقليمية بقدر كبير من الاهتمام، فالمختصون في علم فض النزاعات يؤكدون على النمط الإقليمي Rigional pattern للنزاعات حيث أصبح هذا النمط الأكثر أهمية ،ومن هنا جاء التمييز بين خصائص النزاع من إقليم لأخر، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تقسم المناطق الإقليمية على أساس أنها مناطق سلام Zones of puace أو مناطق حرب[2]Zones of war.

ويمكن للترتيبات الأمنية، والمنظمات الاقليمية أن تسهما في احتواء النزاعات الداخلية، والحد منها بالاضافة إلى تقوية التعاون عبر الحدود وتغيير حجم التنازع، وقد أشار هوليستي "Aolsti" في دراسة عن أمريكا اللاتينية أنها شهدت القليل من الحروب بين دولها، والقليل من النزاعات الانفصالية بسبب الترتيبات الاقليمية[3].

اذن فظاهرة النزاعات الدولية معقدة يصعب دراستها وتفسيرها بالاعتماد على متغيرات معينة وإهمال أخرى، فكل مستوى تحليلي لمصادر النزاع يشتمل على قدرات تفسيرية مهمة، غير أنها غير كافية لتفسير كل السلوكات النزاعية، فالنزاعات تختلف وتتعدد، ولهذا يصعب بناء نظرية عامة وشاملة تستطيع تفسير كل النزاعات الدولية، وعليه فالباحث مدفوع إلى اختيار الأدوات التحليلية المناسبة لطبيعة البحث، فتبنى فرضية بحثية أو مستوى تحليلي معين لا يعني أن ذلك يمثل الإطار الأكثر قدرة على التفسير .

[1]-Buzan B, People, state and fear : An agenda for international security studies in the post old wodear,Bouder, co: lynneReinner, chapiter 05

[2] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[3]- Holsti K, the state war, cambindge university press, cambridage, 1996, p82

المبحث الثالث: أسباب النزاعات الدولية وأهم النظريات المفسرة لها.

كما لاحظنا في المبحث الثاني فإنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين في مجال العلاقات الدولية حول تحديد الأهمية بالنسبة للعوامل والمتغيرات المختلفة التي يمكن أن يكون لها الأفضلية المطلقة في تفسير وتحليل النزاعات الدولية، حيث يصعب تقديم تفسير عام لأسباب حدوث النزاعات بين الدول لتعدد الأسباب والمصادر النزاعية، ولاختلاف الظاهرة النزاعية من حالة لأخرى، حيث لاحظنا وجود تغيرات تنطق من البيئة النفسية للقادة كأساس تحليلي يفسر النزاعات، كما أن التغيرات القائمة على اعتبار أن النزاعات أيضا هي نتاج التفاعلات الدولية وأنها انعكاس لطبيعة النظام الدولي.

إن الباحثين ومع اقتناعهم بأن النزاعات الدولية تجد تفسيرات لها في عدد كبير من المتغيرات إلا أنهم يركزون في دراساتهم على بعض المتغيرات دون اخرى، ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى إحدى أشهر الفرضيات التي تستعمل كإطار نظري توجيهي في تحديد أسباب النزاعات، وهي قائمة على أساس ربط النزاعات الخارجية بالنزاعات الداخلية، أي أن السلوك النزاعي الخارجي هو محصلة وانعكاس لحالة نزاعية داخلية، كما سنتطرق أيضا إلى نظرية المباريات، والتي تستخدم كثيرا في دراسة النزاعات الدولية، وهي لا تبحث عن مصادر النزاعات، وإنما تتجاوز ذلك إلى دراسة مواقف السياسة الخارجية التي يغلب عليها الطابع النزاعي.

المطلب الأول: العلاقة بين النزاعات الداخلية والنزاعات الخارجية

إن الأساس الذي بنيت عليه هذه الفرضية هو أن وضعيات اللاستقرار داخل الدول يؤدي إلى محاولة الأنظمة السياسية تخفيض الضغط الناشئ من تلك الوضعيات بإشعال نزاعات خارجية من شأنها توجيه اهتمام الرأي العام إلى العدو الخارجي، وإعادة تحقيق الانسجام والتماسك الداخلي[1]، وبالتالي كلما زادت وضعية للاستقرار الداخلية زادت من تبني سلوك نزاعي خارجي.

إن هذه الفرضية نجد لها جذور تاريخية، حيث كانت الحروب والنزاعات والقيام بغزو خارجي من الوسائل الفعالة في الحفاظ على التضامن القبلي، وإعادة التماسك إلى القبلية التي تعيش انقسامات، وهذا ما عبر عنه جون بودان بقوله أن : " الحرب تساهم في الوحدة الداخلية للدولة" و دعمه ميكيافيلي بتأكيده على دور العدو الخارجي في الحفاظ على الدولة بخلق قضية مشتركة عند الشعب[2].

وتصب أراء المؤرخين في هذا الاتجاه عندما اعتبرو قرار الإمبراطور نابليون الثالث بالدخول في حرب مع بروسيا عام 1870 نتيجة لتفاقم المشكلات الداخلية ، مما دفعه إلى البحث عن انتصار خارجي يشغل الفرنسين عن الاهتمام بالأوضاع السيئة في الداخل، وأيضا ما ذهب إليه المؤرخ الألماني "إيكهارت" حين رأى أن فشل النظام السياسي الألماني في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ألمانيا سنة 1919 أدى إلى إتباع سياسة خارجية عدوانية، كأداة لتخفيض حدة المشكلات الاجتماعية الناشئة[3].

ولكن رغم قدم هذه الفرضية تاريخيا إلا أنها لم تحض بالاهتمام العلمي الكافي، واختيار مدى قدرتها على جعل البيئة الداخلية أحد مصادر النزاعات الدولية، وذلك راجع بالأساس إلى سيطرة الأفكار المستوحاة من الطرح الواقعي على عملية التنظيم في العلاقات الدولية، وبالتالي هيمنت على الأدبيات السائدة طوال فترة التنظيم بتركيزها على تأثير الدوافع النسقية على سلوك الدولة، فسلوك الدولة ينظر إليه فقط من خلال التوجه الكلي للنظام الدولي، الأمر

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 179.
[2] - ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره ، ص 313.
[3] - محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

الذي أدى إلى الفصل أكاديميا بين دراسة السلوك السياسي الدولي والسلوك السياسي الداخلي لاختلاف السلوكيين، كون صناع القرار لا يتأثرون بالأزمات الداخلية مثل تأثرهم بالواقع الموضوعي وبمصلحة بلادهم القومية.

إن بروز التيار السلوكي وأخذه مكانا علميا في الدراسات الدولية قد أعطى الكثير من الحركية العلمية وساعد على اختيار الكثير من الفروض كميا، وإدخال مفاهيم جديدة في التحليل، كما أدى إلى بناء نماذج تفسيرية، وحاول السمو ببعض الافتراضات المعروفة، ومنها هذه الفرضية التي اتخذت لها مكانا علميا بتوسيع افتراضاتها، وبرزت باسم علمي يعرف بسياسة الربط linkage politic والتي قدمها لأول مرة جيمس روزنو، حيث يدخل ضمن بناءاتها تأثير البيئة الداخلية على البيئة الدولية، وتقديمها كنسقين في تفاعل مستمر[1].

لقد اتفق المدافعون عن هذه الفرضية على أن النزاعات الخارجية غالبا ما تكون انعكاسات للمشاكل الداخلية غير أنهم أطلقوا على ميكانيزم ربط البيئتين ببعضها البعض عدة تسميات منها فرضية التمويل diversionarghypotheris فرضية المهرب الخارجي scapegeothypothesis وهناك من أطلق عليها فرضية خلق أعداء خارجين[2].

إن هذا يعني أن درجة تورط دولة في نزاع خارجي محكوم ومتوقف على مستويات النزاع الداخلي، وهنا يعتمد الدارسون على التمييز بين عدة مستويات لكل من النزاع الداخلي والنزاع الخارجي، وقاموا باختيار العلاقة بين تلك المستويات، حيث يقرون بوجود علاقة بين مستوى النزاع الداخلي ومدى دخول الدولة في نزاع خارجي.

وكخلاصة فإن فرضية ربط النزاعات الداخلية بالنزاعات الخارجية، ورغم الانتقادات التي وجهت إليها إلا أنها تمدنا بتوجيهات نظرية تساعد على تقديم تفسيرات لبعض النزاعات الدولية، وهنا نجد لهذه الفرضية أهمية لأنها تنطلق من تجاوز التغيرات التي تركز على التفاعلات الدولية، حيث أنها مؤسسة على أن السلوك النزاعي هو محصلة للسلوك الداخلي، والمواقف الدولية كما أنها مبنية على أن الأنظمة غير مستقرة هي الأكثر تورطا في نزاعات

[1] - abdelkrimkibeche, conflict and cooperation in north africa (likage perspective), sumited for the degree of PHD in the partement of polices university of lankaster. 1985. P.37

[2] - محمد السيد سليم،، مرجع سبق ذكره ، ص 180.

خارجية وهي حالة الكثير من الدول الحديثة التي تعاني مع البدايات الأولى لبنائها العديد من الاضطرابات.

إن هذه النظرية عبارة عن نموذج لفهم النزاعات الدولية، وهي لاتتضمن أو تبحث عن بناء نظرية عامة للتفسير، لآن الظاهرة النزاعية تتميز بالتعقيد.

المطلب الثاني: دور نظرية المباريات (اللعب) في تحليل النزاعات الدولية.

تعتبر نظرية المباريات أو اللعب theory game من بين النظريات المطبقة في تحليل النزاعات الدولية ، كما يمكن الاعتماد على تطبيق استخداماتها لتفسير السلوكات الخارجية للدول، إضافة إلى كونها تستعمل في الدراسات الإستراتيجية، إنها نظرية تهتم بتفسير كيفية اختيار صانع القرار لبديل من البدائل نظريا، وتوجيهه وترشيده لاتخاذ قرار عقلاني ورشيد من الناحية العملية، فهي تعني ببساطة دراسة الاستراتيجة التي تتبنها الأطراف في مواقف النزاع[1] لذلك فهي نظرية لا تجيب عن الأسئلة المتعلقة بمصادر النزاع وأسبابها، وإنما هي إطار تحليلي يزودنا بتقنيات ومفاهيم لدراسة كيفية صنع القرار في مسائل نزاعية بالأساس أين يكون أطراف اللعبة متعارضين في أهدافهم، وبدائل كل طرف يمكن أن تؤثر على الطرف الأخر.

يعود تاريخ هذه النظرية إلى سنة 1947 ذلك أن الباحثين يجعلون من كتاب جون فون نيومان (عالم رياضي) وأوسكار مورغنسترن (عالم اقتصادي) " نظرية اللعب والسلوك الاقتصادي" الصادر في تلك السنة بمثابة إعلان عن ولادة هذه النظرية ونقطة انطلاق لتطويرها[2].

حيث كانت تعنى بالمسائل الاقتصادية ثم انتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب والمفاوضات وصناعة القرارات الداخلية وفي المنافسات الحربية والتحالفات.

نظرية المباريات أو نظرية اللعب عرفها فون نيومان الذي ساهم في وضع هذه النظرية بأنها مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حد أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لا يستطعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وانما مجرد التأثير فيه.

[1] - حامد أحمد مرسي هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي. القاهرة: مكتبة مديولي، د س ن، ص ط .

[2] - عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسية. ط2، ج5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 472.

كذلك تعرف بأنها طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع على توقع ما سيفعله الطرف الآخر ،هذا ما يعني التميز بين الألعاب الإستراتيجية وألعاب الحظ[1] .

إن هذه النظرية في مجال العلاقات الدولية تركز على دراسة سلوكات الدول و كيفية التعامل مع سياسات الدول و النزاعات الدولية، وتركز على التعامل مع المواقف التي تشتمل نزاعات و تنظر لها كما لو كانت مباريات إستراتجية بحيث أنها تمكن من حساب الأرباح و الخسائر المتوقعة في أي وضع من الأوضاع التي تشتمل على مخاطر لأنها تطرح أمام اللاعبين (الدول في هذه الحالة) طريقة لحساب أوفر الخيارات و البدائل المتاحة لهم ، أي أنها تتيح لهم صياغة قرار عقلاني[2] ،فهي إذن تقوم على نوع من التغير العقلاني الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، إذ أنها تؤسس تحليلاتها على فرضية عقلانية ، وأهمية نظرية المباريات تكمن في ترشيد صانع القرار في اختيار البديل الأفضل، بتقدمها له تصورا عقلانيا ورياضيا يساعده على تقدير السلوك الأفضل.

وهناك من يشترط شروط أكثر عملية لاستخدام هذه النظرية وهي تسمية اللاعبين، تعين الخيارات والاستراتيجيات المتاحة لكل منهم، تسمية المحصلات المحتملة، تحديد أفضليات هذه المحصلات بالنسبة لكل لاعب، تحديد التحالفات الممكنة بين لاعب وأخر، واحتمالات اتخاذهم قرارات مشتركة وتحديد المعيار العقلاني.

وعموما تنقسم نظرية المباريات إلى قسمين: المباريات الصفرية والمباريات غير الصفرية.

المباريات الصفريةsum zero: وهي المباراة التي تتعادل فيها مكاسب اللاعب الأول مع خسائر اللاعب الثاني أو العكس بحيث يكون أي مكسب لأي طرف خسارة للطرف الآخر، وبالتالي فإن محصلة هذه المباراة هي الصفر[3].

والحقيقة أن المباراة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوثيق وفي العادة أن كل لاعب مشترك في قضية دولية يرمي إلى تحقيق أقصى حد من المكاسب مقابل أقصى حد

[1] - نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية، نموذج دارفور، موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية ،22 /2015/01.

[2] - عبد الوهاب الكيلالي، مرجع سبق ذكره ، ص 471 -472.

[3] - محمد السيد سليم، نظرية المباريات وتحليل النزاعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الاسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام 2015.

من الخسائر لخصمه، ولكنه سيصل إلى حد أدنى من الربح إذا كان قد وجد أن هذا هو الممكن تحقيقه ،وتنطبق نفس الحالة على الحد الأقصى من الخسارة وقبول الحد الأدنى والممكن منها[1].

المباريات اللاصفريةNon zerogame: وهي عكس المباراة الصفرية التي تفرض حالة الصراع الدائم، فإن المباراة اللاصفرية تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع حيث أنهما قد يخسران أو يكسبان معا.

إن أهمية نظرية المباريات في تحليل النزاعات الدولية تبرز من خلال تزويدنا بإطار تحليلي صارم ودقيق يمكنه أن يفسر لنا العديد من النزاعات خاصة طويلة الأمد، فتوجيهاتها النظرية، والمفاهيم التي تمثل أساس بناءها ، يمكن تطبيقها على واقع السياسة الدولية خاصة في الحالات النزاعية أين يمكن إسقاط بعض النماذج التفسيرية لهذه النظرية عليها، ولهذا يمكن تبنيها كنموذج تحليلي أو إطار تحليلي أكثر من كونها نظرية لأن النموذج أكثر قابلية للتطبيق في الواقع العملي.

[1]- حامد أحمد مرسي هاشم، مرجع سبق ذكره ، ص ز.

خلاصةواستنتاجات :

وكخلاصة لهذا الفصل النظري يمكن القول أنه هناك اختلاف في مفهوم النزاع الدولي وتعدد أسبابه وأبعاده، وكذا تشعب مستويات التحليل، ولكن ما يجب التركيز عليه هو كيفية التعامل مع هذا النزاع قبل وصوله إلى مراحل أكثر تعقيدا.

الفصل الثاني:

التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية.

مقدمة الفصل:

تصنف قضية الصحراء الغربية على أنها من أقدم النزاعات في إفريقيا ،فهي تعتبر قضية من ضمن القضايا المهمة التي ميزت هذه المرحلة الأخيرة , وذلك بفضل ما شكلته من نزاع مستمر ومعقد لقضية أريد لها أن تبقى بدون حل طوال مدة زمنية طويلة تكاد تتجاوز العقد الرابع، بالإضافة إلى إقرار المجتمع الدولي بضرورة حل هذا النزاع من زاوية تصفية الاستعمار في إفريقيا.

إن الحديث عن خلفيات وحيثيات النزاع في الصحراء الغربية يتطلب دراسة تثار من منطلق جيو استراتيجي واقتصادي وبشري' وهذا ما سيتم دراسته في هذا الفصل وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أهمية منطقة الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: الخلفيات التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: أطراف النزاع في الصحراء الغربية (المباشرة وغير المباشرة).

المبحث الأول: أهمية منطقة الصحراء الغربية.

إن أزمة الصحراء الغربية هي نتاج لسلسلة من ترسبات تاريخ معقد' فهي تمثل أحد أهم وأطول وأعقد الصراعات التي عرفتها إفريقيا ولا تزال، ويتطلب الحديث عن قضية بهذا العمر والتعقيد، التذكير بالحقائق الأساسية المتعلقة بها من أرض وسكان وتاريخ وموقع جيوبوليتيكي.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية.

تنفرد الصحراء الغربية بموقع استراتيجي هام، إذا أنها تقع غرب الوطن العربي، وشمال غرب إفريقيا، بحيث يحدها من الشمال المغرب ومن الشمال الشرقي الجزائر، كما يحدها من الجنوب والجنوب الشرقي موريتانيا، أما من الغرب فيحدها المحيط الأطلسي، ويصل عرض أراضيها في بعض المناطق إلى 500 كلم بينما تصل حدودها الداخلية إلى 2000 كلم^2، كما أنها تقع على خط الطول 15.20 المخترق لغرب باريس (فرنسا) أو14.13 غرب خط غرينتش، وخط العرض 27.40 الذي يمس وادي درعة في الصحراء الغربية، وهذا بالنظر إلى مجموع الاتفاقيات التي تمت بين إسبانيا وفرنسا سنة 1904و1912 إضافة إلى تلك التغيرات التي أدخلت على الحدود الصحراوية الموريتانية علم 1956، أما بالنسبة للمساحة فتبلغ 364.000 كلم^2 وهذا التقدير كان لغاية 1958 وبعد الاتفاقيات التي وقعت بين الإدارتين الاسبانية والفرنسية، والتي كانت في السنوات التالية: 1891، 1900، 1904، 1912.[1]

والتي تم من خلالها إجراء تعديل على الحدود الصحراوية والتي ضمت الأقاليم التالية وذلك بالنظر إلى الخريطة السياسية القديمة[2]:

- إقليم الساقية الحمراء ومساحته: 184.000 كلم^2
- إقليم وادي الذهب ومساحته: 100.000 كلم^2

[1] - .إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة، وحديث عن الشرعية الدولية.الجزائر:دار هومة للطابعة والنشر والتوزيع، 2010، ص ص 63-64

[2]- انظر الملحق رقم 02

- إقليم طرفاية ومساحته: 80.000 كلم^2

ولكن بعد الحرب التي قامت بين الاحتلال الاسباني وجيش التحرير المغربي، وذلك في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1958 والتي تحولت فيما بعد إلى حرب مغربية ضد المحتل الاسباني، بحيث شاركت كل من جبهة التحرير الوطني، والمعارضين التونسيين والمغربين آنذاك إلى جانب مقاومة أهالي الصحراء الغربية، وقد كان الهدف هو تكوين مقاومة إقليمية لطرد الاسبان من المنطقة ولقد أدى هذا التصادم إلى إلحاق العديد من الهزائم بالمستعمر وتقديم إقليم طرفاية الصحراوي إلى السلطان المغربي كهبة لإخماد المقاومة وهكذا أصبحت مساحة الصحراء الغربية تقدر بـ : 284.000 كلم^2 ، غير أن هناك بعض المراجع تؤكد تقدير أخر للمساحة حيث أن مساحة الصحراء الغربية تبلغ حوالي 266.000 كلم^2 ولها امتداد على ساحل أطلسي طوله 1062 كلم^2، وتنقسم الصحراء الغربية إلى ثلاث مناطق رئيسية:

1) منطقة طرفاية: وعاصمتها الأساسية طان طان وتبلغ مساحتها 266 ألف كلم^2 يحدها من الشمال وادي درعة ومن الشرق خط طوله 11 غرب خط غرينتش ومن الشمال والغرب يحدها المحيط الأطلسي.

2) منطقة الساقية الحمراء: وعاصمتها العيون وتبلغ مساحتها 82 ألف كلم^2 تمتد جنوبا من خط عرض 26[1]

3)منطقة وادي الذهب: وعاصمتها مدينة الداخلة وتصل مساحتها 190.000 كلم^2 يحدها شرقا خط طوله 12 غرب (غرينتش) وتمتد إلى مدار السرطان[2].

ويقدر سكان الصحراء الغربية بنحو 250.000 ساكن حسب تقرير الأمم المتحدة في جويلية 2001[1]، بينما نشرت إحصائيات 2005 أنه بلغ سكان الصحراء الغربية قرابة 383 ألف نسمة يعيش 25% منهم خارج الصحراء في مخيمات تندوف الجزائرية[2]

[1]- انظر الملحق رقم 03
[2] - - المرجع نفسه ، ص 64-65

أما جبهة البوليزاريو فترى أن عدد سكان الصحراء الغربية هو 75.000 نسمة وهو في المغرب مضاف إليه 2000 من القبائل الرحل كما أن وجود 7000 من اللاجئين الصحراوين الموجودين في الجزائر والمغرب وموريتانيا هذا دون أن ننسى المهاجرين إلى أوربا وأمريكا بهدف العمل، وتأسيسا على ذلك فإن عدد سكان الصحراء حسب زعيم جبهة البوليزاريو يصل إلى 84.000 نسمة[3].

والملاحظ من خلال محاولة معرفة عدد سكان الصحراء أن هناك تضارب وصعوبة في تحديد العدد الحقيقي للسكان وقد أشارت لهذا التناقض الكثير من المراجع، وهذا ما كان سببا في بروز فكرة الهوية بالنسبة للصحراويين الذين لهم الحق في المشاركة في استفتاء تقرير المصير.

[1]- .سها عبد رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرون. ط1 . القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009، ص 131.

[2] - وكالات الجزيرة، قضية الصحراء الغربية http//www.googel.com/searcg. 2015/03/12

[3] - اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

المطلب الثاني: الأهمية التاريخية لمنطقة الصحراء الغربية.

لإقليم الصحراء الغربية مكانة تاريخية هامة بفضل الموقع، ويعود تصميم المنطقة إلى حوالي 3000 ق.م، وكان أوائل المستقرين فيها من أصل امازيغي وسوداني(الزنوج الأفارقة) وفي منتصف القرن الرابع قبل الميلاد زحفت قبائل صنهاجة على الإقليم وتم إجلاء بعض السكان الذين كانوا ينتمون إلى الزنوج السود [1].

أما بالنسبة لدور القبيلة في الصحراء الغربية وبنيتها الداخلية نلاحظ أن التاريخ الصحراوي هو تاريخ قبلي وخاصة بعد أن وفدت القبائل العربية إلى الإقليم في نهاية القرن الثالث عشر ميلادي، ومن ذلك الوقت تأججت الصراعات والحروب القبلية في الإقليم، إلى أن انتهى الأمر إلى انتصار المجموعات العربية في القرن الثاني عشر حيث تم فرض السلطة والثقافة العربية[2].

أما بالنسبة إلى البنية الاجتماعية والنظام القانوني في الصحراء الغربية، فيمكن القول أنه على الرغم من خضوع الصحراء الغربية لإسبانيا، فإن هذه الأخيرة لم تتمكن من إلغاء النظام القانوني القبلي السائد في الإقليم[3].

أما الدين الإسلامي فقد بلغ هذه الناحية مع كتائب عقبة بن نافع حوالي عام 62 هجري (القرن الثامن ميلادي) وهنا تبدو أهمية المنطقة في تبليغ رسالة الإسلام، وخاصة بعد قيام " دولة المرابطين"[4]

أما الأصول السكانية للصحراء الغربية فتشير بعض الدراسات إلى أن سكان الساقية الحمراء وواد الذهب ينحدرون من سلالة الفاتح العربي حسان بن نعمان وأبنائه، الذين جاءوا، كما يشير إلى ذلك المؤرخون إلى شمال غرب إفريقيا فاتحين يتولون نشر الإسلام، وهكذا فإن البيئة الطبيعية للمنطقة توحي بأنها تنتمي إلى جغرافية خاصة ومتميزة عن كل

[1] - . عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية دراسة قانونية وسياسية ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1982 ،ص22.

[2] - سلمان قادم أدم فضل، حق تقرير المصير، طرح جديد لمبدأ قديم ، دراسة لحالات: أرتيريا – الصحراء الغربية- جنوب السودان .ط1. أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة ، 2002 ، ص 54.

[3] - المرجع نفسه، ص 55.

[4] - عمر صدوق،، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الجغرافيات المحادية لها، وهذه السهولة في التمييز، لا يمكننا الحصول عليها عندما نريد أن نتعرف على الأصول البشرية للمنطقة، فتجمع القبائل وتناسخ العلاقات فيما بينها يكون من الصعب على الباحث تحديد الأصل الحقيقي ،حيث تقول إحدى الموسوعات إن تحديد مميزات خاصة ودقيقة لسكان هذه الصحراء المفتوحة من الناحية الجغرافية والتي تتحكم فيها مغاليق طبيعية صعبة للغاية نتيجة الاندماجات المختلفة التي طرأت على السكان من الأصول البربرية والسامية والزنجية والأوربية، وقد نتج عن هذا الاختلاط بروز بشر يعرفون بالمغاربة المنتشرين في الصحراء الغربية بأكملها والمتمثلين في قبيلة الرقيبات العربية وقبيلة التكنة البربرية وولاد دليم[1].... وعليه يمكن تقسيم القبائل الرئيسية في الصحراء الغربية كالتالي[2]:

أ- مجموعة الرقيبات :

و هم يمثلون نصف سكان الساقية الحمراء ، وواد الذهب ،وهم ينقسمون إلى قسمين : رقيبات الساحل و رقيبات الشرق و القاسم ، فالقسم الأول ينحدر من الأحفاد التالية : أولاد موسى السواعد ، أولاد داود الموذنين ،أولاد طالب بينما القسم الثاني فتنتمي له الأحفاد التالية : البيهات، الفقيرة أهل إبراهيم وداود ويقال أن هذه المجموعة التي تسكن الآن الساقية الحمراء ووادي الذهب.

ب- قبائل تكنة أو تكنا:

وهو معرفون بالرحال، وممارسة الزراعة والتجارة، وينقسمون إلى 12 قبيلة، وهم من أصل عربي بربري، كما أن لهم فروعا منها أيت موسى وعلي، الزرقيون أيت حسن، بكوت، أولاد تدارين العروسين

ج- مجموعة قبائل أولاد دليم:

ويتكونون من قبائل صغيرة هي الشاكلة والمناصر وإيموراجين، وهم ينتشرون في الجنوب الغربي من وادي الذهب.

1 - اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره.ص66.
2 - انظر الملحق رقم 01

د- مجموعة قبائل أخرى: وبعضها يعرف باسم شيخها كآل ماء العنين، وقبيلة كوبالت وكذا فيلالة[1]

كما أن اللهجة الحسانية هي المتداولة بين كل قبائل الصحراء وهي قريبة جدا من العربية الفصحى بالإضافة إلى لهجة بربرية "تسلحت"

أما من ناحية البناء السوسيولوجي لسكان الصحراء فإن الشيء الذي يميزهم تلك الدراعة الزرقاء في حين أن الفقهاء والأعيان والعلماء فإنهم يرتدون اللون الأبيض وهو يعبر عن الوقار، كما أن إختراع لباس خاص يخفي الوجه والرقبة هو دليل على قدرة تصميمهم في مواجهة الزوابع الرملية.

[1]- المرجع نفسه، ص 68-69.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة

تضم الصحراء الغربية ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد بها أكبر منجم للفوسفات منفرد في العالم تم اكتشافه سنة 1948 بمنطقة بوجدور بوكراع، تتمتع إسبانيا بمزايا استغلال المنجم بالمشاركة مع المغرب[1]، إذ حسب أول إحصاء لسنة 1961 فإن نوعية فوسفات هذا المنجم مرتفعة الجودة، حيث تتروح نسبة الفوسفات الخام ما بين 70 و80% واحتياطي هذا المنجم يفوق 3.4 مليار طن، وبلغ الإنتاج عام 1975 ما يعادل 2.6 مليون طن ومما شك فيه أن مادة الفوسفات لها أهمية إستراتيجية عالمية وهو ما يضفي على هذه المنطقة إستراتيجية دولية، وبهذا نجد أن الصحراء الغربية تحتل المرتبة الثالثة من احتياطات الفوسفات[2].

أما النفط فقد أصدرت إسبانيا عام 1958 قانونا يحدد المناطق المسموح فيها للشركات بالتنقيب عن البترول خاصة وأنه كانت هناك احتمالات بوجود أبار بترولية في المنطقة، وبالفعل قامت بعض الشركات العالمية بعمليات استكشاف وتنقيب استطاعت من خلالها تغطية نفقات عملياتها الكشفية، ففي عام 1961 قامت شركات أمريكية ، وثلاث شركات إسبانية بأعمال الكشف والتنقيب، وساعدها في ذلك تشجيع الحكومة الاسبانية من خلال إلغاء القيود الاقتصادية المفروضة، بيد أن نفقات التنقيب الباهضة والأسباب السياسية والأمنية، أدت إلى انسحاب معظم هذه الشركات ولم يبق حتى عام 1963، إلا شركة أمريكية واحدة، اتحدت مع شركة اسبانية وكونت شركة لاستخراج النفط تحت اشراف الحكومة الاسبانية، وفي عام 1969 بدأ ظهور النفط في المناطق العربية وكذلك بدأ ظهوره في مدخل الوادي شمال مدينة العيون.

ويوجد مخزون كبير من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية ولقد قام المغرب بتوزيع اتفاقيات للتنقيب عن النفط مع بعض الشركات في أول أكتوبر 2001 لكن النزاع في الصحراء الغربية أدى إلى انسحاب شركات التنقيب في أواخر 2005[3].

[1] - سها عبد رجب مرجع سبق ذكره ، ص 132.
[2] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره ، ص 19.
[3] - انظر الملحق رقم 04

ويبلغ احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية حوالي 70 مليون طن، حيث اكتشف منجم في أزميلة وغراسة عام 1960[1].

في حين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65%، وتشير عمليات المسح الجيولوجي إلى امكانات التوصل إلى نتائج كبيرة أخرى، كما يوجد اليورانيوم في منطقة سمارة .

وتعد الثروة الحيوانية إحدى أهم الثروات التي توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها، كما تزخر سواحل الصحراء الغربية بالثروة السمكية، حيث يعد الساحل الغربي للقارة الافريقية بصفة عامة، من أغنى مصائد الأسماك وكذلك لطبيعة صخورها وإنخفاض الكثافة السكانية بها، وتوجد أهم مراكز صيد الأسماك في مدينة العيون[2].

كما تعد الثروة السمكية مصدرا هاما لعدة شركات أوربية تعتمد عليه، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول أجنبية بممارسة صيد الأسماك في المنطقة، قرابة سواحل الصحراء الغربية ونظرا لأهمية المصايد الاقتصادية على سواحل الصحراء الغربية دخل الاتحاد الأوربي وخاصة إسبانيا في مفاوضات معقدة مع المغرب لإقناعه بتجديد إتفاقية الصيد، التي تسمح لسفن الاتحاد الأوربية بالصيد في السواحل، وتوجد أهم موانئ الصيد في العيون وطنطان وبوجدور وطرقاية.

وتملك الصحراء الغربية إمكانات سياحية هامة ومتنوعة تدعمها المناظر الصحراوية والسواحل الممتدة على مسافة مئات الكيلومترات والتي تضم مواقع سياحية واستجمام بحري، ومن أهم المناطق السياحية ذات الشهرة العالمية في الصحراء الغربية واحة لمسيد وبحيرة نايلة وشلالات أقر بدعة ووادي تافودار، إلا أن المنطقة تعاني نقص في البنى الأساسية السياحية وخاصة الفنادق وموانئ الاستجمام البحري والمخميات.

ويعد قطاع التجارة من أهم القطاعات كونه النشاط الأساسي الذي يمارسه سكان الصحراء الغربية فلقد كانت المنطقة تشكل معبرا أساسيا للقوافل التجارية من المغرب إلى كل من

[1]- المرجع نفسه، ص 19
[2] - سها عبد رجب، مرجع سبق ذكره، ص 132

موريتانيا ومالي والسنغال والنيجر، ومازال الصحراويون يمارسون النشاط التجاري الموسع، إذ تعد مدينة العيون مركزا تجاريا رئيسيا.

إن الأهمية الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية باعتبارها نقطة حساسة وهامة لإفريقيا، وامتلاكها لطول ساحلي على المحيط الأطلسي يقدر بـ 1500 و2000 كلم[1] ووقوعها على مسافة واحدة في اتجاه مراكز في كل من "موسكو" و"نيويورك" وعلى نفس المسافة بالنسبة لأوروبا الغربية جعلها منطقة نفوذ حيوية ما بين القوى الكبرى بهدف فرض السيطرة الاستعمارية والإستراتيجية.

[1] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

المبحث الثاني: الخلفيات التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية.

أدت الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم الصحراء وخاصة بعد اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية إلى زيادة حدة النزاع وتكالب القوى الكبرى، فالتاريخ الفعلي لمشكلة الصحراء الغربية يغوص في القدم ويعود إلى أيام الاستعمار[1].

المطلب الأول: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية

حدد مؤتمر برلين الشهير لسنتي: 1884–1885 صيغ وطرق الممارسة الاستعمارية والتي اتخذت أشكالا متعددة، حسب الظروف التي يعيشها العالم في كل منطقة، وقد أعطيت صلاحيات واسعة للدول الاستعمارية الكبرى –أنذاك– فيما يخص مناطق النفوذ كالقارة الإفريقية التي لم يتغلغل فيها الاستعمار الأوربي بشكل كبير، وبقي نشاط الاستعمار الأوربي مقتصرا على نشاط البعثات التبشيرية والاستكشافية[2].

ومنح مؤتمر برلين تقسيمات كان لإسبانيا فيها النصيب الأكبر، بحيث أخذت الساقية الحمراء ووادي الذهب غير أن الاحتلال الفعلي لم تستطع إسبانيا تحقيقه إلا في سنة 1934. وذلك باحتلال سمارة، بعد تحالف تم بين إسبانيا وفرنسا والمغرب للقضاء على المقاومة الصحراوية.

وفي 1967/12/19 قامت إسبانيا بتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة ويتكون من 32 عضوا وله اختصاصات محدودة، وهو إجراء نتج عن تصرف سابق، يتمثل في إعلان الحكومة الاسبانية عن اتخاذ مدينة العيون كعاصمة للإقليم وبالتالي، وقوف الإسبان ضد قرارات منظمة الأمم المتحدة الداعمة لفكرة تصفية الاستعمار[3].

وقد ازدادت رغبة الإسبان في التمسك بإقليم الصحراء بعد اكتشاف المعادن في المنطقة وخاصة الفوسفات، فسياسة هذه الأخيرة كانت مدعمة من فرنسا كما وأنه منذ 1961 أصبحت القوانين الاسبانية تسري على الصحراء الغربية[4] ولم ترضخ القبائل الصحراوية

[1] - صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا. ط.1 القاهرة : مكتبة مديولي، 2006، ص 243.
[2] - عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية. ط1. القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 132.
[3] - المرجع نفسه ، ص 132.
[4] - اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

للاحتلال الإسباني بل قاومته بضراوة وخاصة في الفترة الممتدة ما بين 1957 – 1975 وبدأت بعمليات عسكرية ضد المراكز العسكرية الاسبانية المتواجدة في كل من وادي "درعة" و " الساقية الحمراء" و" زمور" وذلك بقيادة زعماء من قبيلة الرقيبات، مما أدى إلى ردود فعل انتقامية قوية لدى الاستعمار الاسباني، أدى هذا إلى نمو وتزايد الوعي السياسي وحدث ما يمكن تسمية بعودة "وعي المقاومة" وانتشر لدى الصحراويين وهو ما أدى إلى ظهور تنظيمات سياسية تطورت حتى تم تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليزاريو) عام 1973 ثم أعلنت هذه الأخيرة الحرب يوم 20 ماي 1973 ضد الوجود الاسباني ومن بعده الوجود المغربي – الموريتاني وهي الحرب التي لا تزال رحاها دائرة ما بين الجبهة والمغرب بعد انسحاب موريتانيا من الساحة سنة 1979[1].

[1] - عمر صدوق ،مرجع سبق ذكره ، ص 45.

المطلب الثاني: الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية،ومطالبة كل من المغرب وموريتانيا بالإقليم.

ظلت إسبانيا تتبع خطوات المماطلة والتسويف، حتى تم توقيع اتفاق مدريد الثلاثي في 14 نوفمبر 1975 بينها وبين كل من المغرب وموريتانيا، والتي تم بمقتضاها تقسيم الصحراء الغربية بين هاتين الأخيرتين وانسحبت بذلك القوات الاسبانية منها نهائيا يوم 26 فيفري 1976 لتدخل المنطقة مرحلة أخرى من الصراع تميز بغزو عسكري مغربي لها، وهذا بالاشتراك مع موريتانيا التي على إثر تغير الأجواء السياسية بها، اضطرت إلى اتخاذ موقف بالانسحاب من النزاع عام 1979، وبذلك بقي المغرب يواصل سياسته الاحتلالية للمنطقة[1]، ففي أكتوبر 1975 أصدرت محكمة العدل قرارها القاضي بإثبات أن للمغرب وموريتانيا روابط مع قبائل الصحراء، بما لا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير، واستندت المغرب على هذا القرار ووجهت المسيرة الخضراء، وقوامها 350 ألف شخص نحو الصحراء حيث تخطت الحدود في نوفمبر 1976[2]، لتدخل المنطقة في صراع جديد تمثل في غزو عسكري مغربي لها وفي ظل مماطلات منظمة الأمم المتحدة بشأن تحقيق الاستفتاء بالصحراء الغربية وأمام التعنت المغربي تبقى الصحراء تراوح مكانها.

والصحراء الغربية هي اليوم عضو في منطقة الوحدة الإفريقية، وتجاوزت الإطار الإقليمي والمعترفين بالقضية حاليا يتجاوز عشرات الدول، وإذا كان المغرب قد انسحب في وقت سابق من المنظمة الإفريقية فإن ذلك يشكل دعما قويا لمطلب الصحراويين في تقرير مصيرهم ،أما الجزائر فإنها منذ البداية أعلنت أنها ليست طرفا في المشكلة وإنها تؤيد ما يسفر عنه الاستفتاء، وفي تطور للقضية الصحراوية، أكد مجلس الأمن الدولي في اجتماع له* بمقر منظمة الأمم المتحدة رفضه للحلول المقترحة لإيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية خارج الشرعية الدولية[3].

[1] - اسماعيل معراف،مرجع سبق ذكره، ص 25.

*اجتماع مجلس الامن الدولي يوم : 30.07.2002

[2] - سها عبد رجب، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

المطلب الثالث : المساعي الدولية لحل قضية الصحراء الغربية:

لم تكن الهيئات الدولية بمنأى عن القضية الصحراوية، فلقد أصدرت العديد من القرارات، بغية التوصل إلى حل سلمي ،وعادل لمشكلة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية وبالمقابل لم يدخر الصحراويين جهدا في جعل كفاحهم البطولي، يتصدر اهتمامات الرأي العام الدولي، والذي بدأ التفكير جديا في إيجاد حل سلمي لهذه المنطقة.

1) منظمة الوحدة الإفريقية وقضية الصحراء الغربية:

في إفريقيا قوبلت سياسة المغرب إزاء الصحراء الغربية بالرفض، لأن ضم الصحراء الغربية اعتبر خرقا حقيقيا، وجسيما للمبادئ المقدسة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تتمثل في "حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها،و الاعتراف بالحدود المورثة عن الاستعمار"، ففي اجتماعها في مابوتو بموزنبيق من 19 إلى 24 يناير 1976، أوصت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير إفريقية[1].

وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات، استطاع الشعب الصحراوي كسب تأيد دولي واسع، أما المغرب فقد نجح في احتواء تقرير المصير عندما بادر العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني في القمة الإفريقية الثامنة عشر المنعقدة في نيروبي عام 1981 إلى تقديم مشروع لتنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم الصحراوي، وفي تلك القمة أقر المشروع المغربي وشكلت لجنة من سبعة رؤساء أفارقة لمتابعة تنفيذ المشروع، وقبل أن تفرغ هذه اللجنة من أعمالها كان مجلس وزراء خارجية دول المنظمة قد حسم الأمر في فبراير 1982 إذ اعتبر "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" التي اعترفت بها أغلبية الأقطار الأعضاء في المنظمة عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية وتم ذلك بصورة نهائية في القمة الإفريقية العشرين المنعقدة في نوفمبر 1984 الأمر الذي دفع المغرب إلى الانسحاب من المنظمة بعد أن سحب منها حق الإشراف على أي تسوية سلمية للنزاع، وأحال ملف الصحراء إلى الأمم المتحدة.

[1] - .صالح يحي الشاعري،مرجع سبق ذكره ، ، ص 252.

قضية الصحراء الغربية في أجندة الأمم المتحدة:

يمكن إيجاز دور الأمم المتحدة في ثلاث مراحل تتفاوت في أهميتها: تتمثل المرحلة الأولى في إقرار حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية في إطار التسوية الاستعمارية خلال الفترة :(1965- 1973) ، غير أن ذلك الإقرار اتسم بالطابع الشكلي حيث أدرجت قضية الصحراء الغربية ضمن عدد من الأقاليم الخاضعة للاستعمار، الإسباني, ثم بدأت المرحلة الثانية بحسم المواجهة بين حق تقرير المصير والحق التاريخي لكل من المغرب وموريتانيا خلال الفترة:(1974 – 1975)والذي تضمن ثلاث مسائل أساسية هي: تأجيل الاستفتاء، إرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى الإقليم وطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، أما المرحلة الثالثة فهي الانسحاب التدريجي وتسليم ملف قضية الصحراء إلى منظمة الوحدة الإفريقية خلال الفترة 1975 – 1985[1].

وقد شهد النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين بلورة مخطط الأمم المتحدة لتسوية قضية الصحراء الغربية على أساس تنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم، وكان لابد لهذا المخطط أن يتضمن تصورا استراتيجيا للأمن الإقليمي في شمال إفريقيا ،وذلك لاعتبارين: أولهما أن المخطط يكرس الحل السلمي للنزاع بين الأطراف المباشرة (المغرب، وجبهة البوليساريو) وثانيهما أن امتدادات ذلك النزاع تظل علاقات الأقطار المغاربية التي أصبحت تتأثر بمضاعفاته.

ومن أبرز التطورات التي حدثت منذ تولي الامم المتحدة لملف الصحراء الغربية إبرام اتفاقية هيوستن بين الحكومة المغربية، وجبهة البوليساريو في 15 سبتمبر 1997 وتم توقيع هذه الاتفاقية تحت إشراف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " جيمس بيكر" الذي عينه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثا شخصيا له مكلفا بملف الصحراء الغربية في مارس 1997، وقد التزمت كل من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو بهذه الاتفاقية، ورحبت بها كل من الجزائر وموريتانيا وتم الاتفاق فيها على خمسة معايير لتحديد هوية الناخبين الذين لهم الحق في المشاركة في الاستفتاء لتقرير مصير الإقليم، وفي 10 فبراير

[1] - سلمان قادم أدم فضل ، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

1998 وصل إلى المغرب الأمريكي "تشارلز دنبار" لتسلم مهامه على رأس بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) في مدينة العيون كبرى مدن الصحراء الغربية[1].

لقد وجد المبعوث الأممي نفسه أمام طريق مسدود فطلب من الدول الكبرى أن تضغط أكثر على أطراف النزاع، وأكد على ضرورة أن يعود المغرب وجبهة البوليساريو إلى لقاءات فعالة، وطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يشجعوا طرفي النزاع على الدخول في مفاوضات جادة، ذلك أن الاكتفاء بالوضع الحالي يشكل خطرا كبيرا مضيف إلى أن تواصل الانسداد الحالي سيؤدي إلى حالة من اليأس ما سيفرزعنفا جديدا لكون له أثار مأساوية على المنطقة.[2]

وفي ظل فشل الأمم المتحدة في إيجاد حل نهائي للصحراء الغربية واصل المغرب سيطرته على أراضي الصحراء الغربية واستمر الصراع التاريخي بينه وبين الجزائر وبالتالي استمرار المشاكل السياسية.[3]

لقد واجه مخطط الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية القائم على تنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم العديد من المشاكل منها الخلاف حول تسجيل الناخبين وتحديد هويتهم، وكذا تماطل المغرب ودعوته إلى حكم ذاتي في الصحراء الغربية في إطار السيادة المغربية.

[1] - المرجعنفسه ، ص 57.

[2] - عابد شارف، أزمة الصحراء الغربية، حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، 18 أفريل 2013

[3]-Jacob mundy, algeria and the western sahara dispute, institute of arab and islamie studies, university of exeter, 2010, p20

المبحث الثالث: أطراف النزاع في الصحراء الغربية.

سجلت الصحراء الغربية في قائمة الأقاليم غير المستقلة من طرف لجنة تصفية الاستعمار، التابعة للأمم المتحدة واعتبرت من القضايا الشائكة التي لم تجد لها المنظومة الدولية حلا حاسما ،وهذا نظرا لتعقد خيوط الحل من جهة ودخول القضية في إطار استراتيجيات مختلفة، ووراء كل هذه التدخلات تقف المصلحة كمحدد أساسي لكل القوى المتنازعة في هذه المنطقة من إفريقيا[1] ومنذ أن خضعت مسألة الصحراء الغربية لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى حلها حددت كل من المغرب وجبهة البوليساريو بأنهما الطرفان المعنيان بالأمر حصرا[2].

المطلب الأول: الأطراف المباشرة

الفرع الاول: موقف المغرب.

منذ استقلال المغرب وهي لم تكف عن المطالبة باستعادة جميع المناطق التي ظلت بعيدة عن سيادتها للاعتبارات القانونية التي شملت مناطق سيادتها، كما هو الحال لمدينتي سبتة ومليلة، وكذلك ما سمي بمناطق حماية، وأيضا المحاولات الاسبانية للتمسك بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، من خلال إقامة دولة في الصحراء الغربية تريد في إطارها استمرار السيطرة على عدة مناطق من المغرب، ورأت المغرب أن الاحتلال الاسباني لهذه المناطق لم يغير مصيرها المشترك طول قرون متعاقبة، وأكد الموقف المغربي أن الساقية الحمراء ووادي الذهب كان يشكلان جزءا من مجموعة صحراوية كانت بكاملها جزاءا من أراضي المغرب ،حيث كانت العلاقات بين الصحراء وسهول سومي ومراكش تقوم على التعاون في كافة المجالات[3].

وشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية، وتعود فكرة مطالبة المغرب بإقليم الصحراء الغربية إلى شهر نوفمبر 1955، عندما أعد حزب الاستقلال ما عرف بالكتاب البيض الذي تبنته

[1] - .اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص 255.
[2] - تقرير كرايسز جروب حول الشرق الأوسط شمال افريقيا رقم 66-11، الصحراء الغربية، الخروج من المأزق، جويلية، 2007، ص 09.
[3] - كفيسي نجلاء ،العلاقات الجزائرية المغربية ،افاقها تطورها ومستقبلها 1963-1994 ،مذكرة لنيل شهادة الماستر.قسم التاريخ، جامعة بسكرة 2013 ، ص 51.

ونشرته الحكومة المغربية سنة 1960 حيث تم التأكيد في هذا الكتاب على الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط " موريتانيا"، ويحوي على خريطة المغرب الكبير[1]، فحسب هذا الكتاب فإن مطالب المغرب تشمل جزاءا من تراب الجزائر (بشار وتندوف) وجزاءا من مالي والسنغال والكيان الموريتاني كله، وجميع إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، بالاضافة إلى المطالبة باسترجاع المناطق التي تحتلها اسبانيا والمتمثلة في "مليلة" و " سبتة" و " طرفاية" و "إفني" كما أصدر حزب الاستقلال سنة 1956 مجلة أسبوعية "الصحراء" لنشر دعوى "المغرب الكبير" عن طريق الأبحاث التي تثبت صلات هذه المناطق بالمملكة المغربية الأم تاريخيا واجتماعيا ودينيا[2]، ولعل ما شجع هذه المطامع تنازل اسبانيا عن منطقتي طرفاية وإفني، فالاضافة إلى الامتداد الجغرافي، الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة على سكان الصحراء الغربية، يؤكد المغرب على مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك بصفته أمير للمؤمنين، ولجوء العديد من الشخصيات الصحراوية بعد إعلان جبهة البوليزاريو الحرب على اسبانيا في 20 ماي 1973 إلى ملك المغرب لإعلان بيعتهم، وهذه المبايعة تعد عقدا أساسيا تترتب عنه ظاهرة السيادة على ارض وسكان الصحراء الغربية[3]، كما يدعم المغرب موقفه بحجج أخرى: مثل مساهمته في تعين قادة الصحراء، وجباية الضرائب، ودور الشيخ ماء العينين كممثل للسلطان المغربي في مقاومته للاستعمار الاسباني، وكل هذه الحجج ساقها المغرب أمام محكمة العدل الدولية ، أما فيما يخص السند الثاني، لهذا المبدأ التاريخي فهو قائم على أساسا على مجموع الوثائق والمراسيم الدولية التي تبرز اعتراف دول أخرى سيادة المغرب على الإقليم نذكر منها ,المعاهدة التي أبرمها المغرب مع بريطانيا بتاريخ 13 مارس 1895 والتي تبرز اعتراف بريطانيا بأن الأراضي الممتدة ما بين رأس بوجدور ووادي درعا والتي يطلق عليها طرفايا، والأراضي الموجودة جنوبها هي أراضي من صميم التراب المغربي ولا يحق لاحد أن يتقدم بمطالب من أي نوع اتجاهها، وجاء في الاتفاق الفرنسي الألماني سنة 1911 حول حدود المغرب ".... مع العلم أن المغرب يشمل الجزء الكامل من إفريقيا الشمالية ... حق مستعمرة اسبانيا بوادي الذهب"

[1] - انظر الملحق رقم 05

[2] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

[3] - اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

إن هذا السند هو المرتكز المغربي الرسمي الباحث على تدعيم الحق التاريخي بأساليبه قانونية قوية[1].

إذن من الواضح أن الحكومة المغربية لم تقبل حقيقة اعتبار مسألة الصحراء الغربية مسألة تقرير المصير، بل على النقيض من ذلك فقد عملت للحيلولة دون تطبيق هذا المبدأ من البداية عبر تنظيم المسيرة الخضراء وعبر احتلال المنطقة عام 1975، ومن خلال التشجيع المغربي لاستيطان المواطنين المغاربة في الصحراء الغربية منذ ذلك الوقت إلى حد جعلهم الأن يشكلون أغلبية سكانها. وهكذا عمل المغرب بجد على خلق حقائق على الأرض تجعل التطبيق الفعلي لمبدأ تقرير المصير من قبل سكان الصحراء الأصلية أمرا مستحيلا وبتملصه من التزاماته بشأن التعاون في إجراء الاستفتاء[2].

إن الخلفية العامة للصراع تقوم على مطالبة المغرب بالصحراء الغربية كجزء من أراضيه وسيادته ومن جهة مطالبة البوليساريو بحق تقرير المصير ورغم محاولات التسوية من خلال جهود الأمم المتحدة إلا أن هذه الجهود بادت بالفشل[3]

فرع02: موقف البوليساريو

تطالب جبهة البوليساريو منذ تأسيسها بالاستقلال التام للصحراء وإقامة كيان سياسي مستقل بعيدا عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا، ووضعت مناهجها في تحقيق ذلك على أساس العمل السياسي والدبلوماسي، واعتماد الكفاح المسلح، والتنظيم العسكري كأسلوب لتحرير وإقامة الدولة السادسة في الشمال الإفريقي، وقد اكتسبت البوليساريو قوة حقيقية ،وذاع صيتها بعد أن مدت جسور بينها وبين الجزائر وليبيا، فقد تبنتها الجزائر واعتبرتها حركة تحررية تقدمية تسعى إلى الاستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية[4].

تهدف الجبهة إلى إقامة دولة ديمقراطية تقدمية قومية، وانطلقت البوليساريو في نظامها لتحقيق أهدافها الرئيسية من خلال طريقتين هما:

[1] - علي الشامي ،الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي ، بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980 ص 256.
[2] - تقرير كرايستر جروب، مرجع سبق ذكره ، ص 09.
[3]-san martin, P, Birefing, western sahara, Road to perdition ?african affairs, 2004, p 103
[4] - حميد فرحان الراوي، الاتخاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 14، - www.cosj.net/capj?func:hullcextc aid=25432. 11/12/2015

العمل السياسي: من خلال محاولة اقناع العالم والدول الديمقراطية والتقدمية أساسا بأحقية الصحراويين في الاستقلال، وفي هذا الصدد أجرت كثيرا من الاتصالات والمفاوضات، وقدمت المزيد من المذكرات السياسية والقانونية إلى المؤتمرات والندوات العربية الإفريقية والدولية، مستفيدة من إمكانيات وعلاقات الجزائر الدولية والإفريقية.

العمل العسكري: بدأت البوليساريو بتنظيم رجالها منذ اللحظات الأولى وعملت على تدريبهم عسكريا حيث قامت بعدة عمليات بداية ضد الاحتلال الاسباني في الصحراء الغربية، فمنذ أن تأسست البوليساريو عام 1973 ومع تطور الأحداث ورحيل إسبانيا عام 1976 بعد اتفاقية مدريد الثلاثية عام 1975 بدأت البوليساريو عملياتها ضد القوات المغربية، وهذا لم يكن موقف حركة البوليساريو بل الصحراوين على اختلاف مستوياتهم يرغبون في التحرير (الاستقلال)، وفي محاولة لهيئة الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للقضية من خلال إرسالها لبعثة تقصي الحقائق التي خلصت إلى أن سكان الصحراء الغربية أو على الأقل الأغلبية الساحقة منهم عبروا بصورة قاطعة عن رغبتهم في الاستقلال ومعارضتهم للمطالب الإقليمية المغربية والموريتانية، كما أعرب هؤلاء السكان عن أملهم في رؤية المنظمات الإقليمية كالوحدة الإفريقية، جامعة الدول العربية والعالمية كالأمم المتحدة تؤيد مطلبهم[1].

تعرف جبهة البوليساريو المسألة بأنها مسألة تقرير مصير، ولها كامل الحق في هذا، وما من شك في أن ذلك الحق تعرض إلى الخرق وحيل دون ممارسته بفعل سلوك المغرب[2].

إذن فجبهة البوليساريو ترى بأن منطقة الصحراء الغربية ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال، بل إن الصحراوين شعب له هويته الخاصة وإرادته التي يجب احترامها، والصحراوين قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم وإقامة الدولة المستقلة من خلال حق تقرير المصير، وبالتالي دحض أي أطماع مغربية في المنطقة.

[1] - اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص 114.
[2] - تقرير كرايستر جروب ،مرجع سبق ذكره ، ص 09.

المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة.

الفرع الثاني: الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية:

منذ 1975 أعلنت الجزائر دعمها لجبهة البوليساريو وذلك دبلوماسيا وسياسيا وأخلاقيا وعسكريا وماليا، فالخلاف حول الصحراء الغربية يعتبر السمة البارزة في شمال إفريقيا والذي يؤثر على السياسة الاقليمية والعلاقات الدولية منذ أكثر من ثلاث عقود[1]، ويستند الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء إلى ثلاث ركائز أساسية هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي إذ:

- تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس*.

- أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية.

- حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.

كما يمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفقا للنقاط التالية:

- نفت نفيا قاطعا أي مطامع ترابية في الإقليم.
- تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.
- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية[2]

[1]-Michael D,Jacobs, « Aegemonic Riraly in the Magheb : Alegria and morocco in the western saharaconfllict » florida, p 10

* دخلت الجزائر كطرف مهتم بالقصية منذ سنة.1966,واصبحت تشارك بصفة اعتيادية في اعمال لجنة تصفية الاستعمار :من الطبيعي ان تهتم الجزائر بمستقبل بلد مكون من قبائل يعيشون شهورا عديدة في اقليمها ولها معهم حدود مشتركة...."انظر:اسماعيل معراف ص87 .

[2] - اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره ، ص ص112,113.

لقد كانت الجزائر تعلن رسميا منذ بداية النزاع في الصحراء الغربية، بأن ليس لها أي مطالب أو مطامع ترابية توسيعية في الصحراء الغربية ولا في ثرواتها، وقد كانت تنادي بمبدأ تقرير المصير كوسيلة لحل النزاع بين أطراف القضية الصحراوية المعروضة أمام أنظار الأمم المتحدة[1]، وما من شك أن دعم الجزائر للبوليساريو يمتد إلى دعمها مبدأ تقرير المصير، فالنضال من أجل تحرير الجزائر جرى تحت راية هذا المبدأ وقبل وقت طويل من نشوء أزمة الصحراء الغربية، كان للجزائر سجل حقيقي في دعم حركات التحرر الوطني الأخرى وخاصة دعم المؤتمر الإفريقي بجنوب إفريقيا وحركة فريليمو في موزمبيق...[2]

الفرع الثاني : موقف موريتانيا

عندما طلبت المملكة المغربية الإستشارة من محكمة العدل الدولية، ساندت الجمهورية الموريتانية هذا الطلب إلا أنها اعترضت على أسئلة الاستفتاء، فطالبت بأن يشمل حق تقرير المصير سؤال ثالثا، وهو العودة إلى الوطن الموريتاني، ولذلك تم تسليم مذكرة للأمم المتحدة في 20 أوت 1974، أكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الخاضعة للإدارة الاسبانية هي جزء من الأراضي الموريتانية، ومع صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 بين المغرب وموريتانيا واسبانيا، وفي 14 أفريل 1976 وقعت اتفاقية ثنائية بين موريتانيا والمغرب لتقسيم الصحراء، إلا أن تركيز جبهة البوليساريو لعملياتها العسكرية ضد موريتانيا، ومع تزايد الاضطرابات الموريتانية الداخلية، وتعدد الانقلابات العسكرية، اضطرت موريتانيا إلى اتخاذ موقف الانسحاب من النزاع وذلك في عام 1979[3].

- انس معتصم ، النزاع الصحراوي ، 30<10<2010 ،https// www.googel.com/search ، 2015/02/22

[2] - تقرير كرايستر جروب، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

فرع 03: موقف اسبانيا

كيفت الحكومة الاسبانية موقفها من مبدأ حق تقرير المصير مع تطور الأحداث السياسية والمتغيرات التي تطرأ على العلاقات بين دول المغرب العربي، ففي إحدى المراحل أيدت اسبانيا حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، مؤكدة على قيام السكان الأصليين بممارسة حقهم وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، لتتراجع في مرحلة أخرى عندما أيدت الأمم المتحدة هذا المبدأ بحجة عدم أهلية السكان وعدم استعدادهم، وعندما تعاونت اسبانيا مع الجماعة الصحراوي وضمنت أن مصالحها ستتحقق عبر هذه الجماعة عملت على بناء تنظيم سياسي صحراوي بهدف منحه الاستقلال، وهذا ما هو إلا دليل على أن الموقف الإسباني المتذبذب يخدم مصالحها في الإقليم، فهي لا تريد للمغرب أن يتخلص من هذا الملف ضما أو انسحابا لأن ذلك سيقود المغرب إلى المطالبة بمدينتي سبتة ومليلة[1]

فرع 04: موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

أولا: موقف فرنسا

يحتل المغرب العربي منزلة خاصة في اهتمامات الدبلوماسية الفرنسية ،وهذه المكانة ليست وليدة اعتبارات تاريخية واقتصادية ووجدانية فقط بل أنها وليدة عوامل إستراتيجية وبراغماتية، فهذه المنطقة جزء لا يتجزء من البحر الأبيض المتوسط الذي تعمل فرنسا جاهدة من اجل تحيده وجعله كبحيرة سلام، إلا أن فرنسا في تعاملها مع قضية الصحراء الغربية حاولت اعتماد سياسة توازنية في تعاملها مع المنطقة المغاربية فمن جهة فهي لا تخفي اعترافها، بأن الصداقة مع الجزائر شكلت إحدى ثوابت السياسة الفرنسية، فالمرحلة الاستعمارية الطويلة وكذلك الإمكانات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر ومكانتها في العالم الثالث، كانت من ضمن البواعث التي حفزت على إعطائها هذه الأولية، ولم تجد أحسن من الجزائر، معبرة عن هذه التطلعات، إلا أن هذه المغالاة في تفضيل الجزائر كان من شأنه أن يدفع الدول الأخرى (تونس، المغرب) إلى البحث عن تحالفات جديدة (أمريكية في الغالب) الأمر الذي كان كفيلا بإدخال المنطقة في حلبة الصراع ،وللحيلولة دون ذلك فقد

[1] - أمال س ، القضية الصحراوية، 2013/11/25 22/02/2015 https// www.googel.com

خططت فرنسا توازنا بدا غير متوازن في بعض الأحيان، استهدف صون مركزها في المنطقة، فالثابت في سلوكها لايخفي ميلها الظاهر إلى المغرب ولكن إلى الحد الذي لا يغضب الجزائر والتقرب بها[1]، فهي تحبذ استمرار النزاع حتى لا يقوى طرف بحجم المغرب وأهمية الجزائر.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

إن للصحراء الغربية موقع مهم استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، لإطلالته على أكثر من بحر ومحيط وسيطرته على طرق المواصلات، وتذكر الدراسات أن أمريكا تطمح لنقل قواعدها لموقع يجعلها تسيطر على مدخل القارة الإفريقية، وممرات النفط وبهذا نستنتج أن أمريكا تفضل قيام دولة ضعيفة يمكن أن تكون قاعدة أمامية على مفترق الطرق البرية والبحرية بين أوربا وأفريقيا وأمريكا والعالم العربي، كما يمكن أن تكون نقطة الاتصال بين غرب شمال أفريقيا والمدخل البحري للقارة الإفريقية من ناحيتي البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وهذا ما دفع أمريكا لتأييد المشروع الإسباني في قيام دولة صحراوية.

وبعد فشل كل الجهود الدولية في حل هذه القضية قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع " جيمس بيكر" بصفته ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة المنتدب لحل هذه القضية وهو ما سمي بالحل الثالث، وكذا دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لضيفه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة من دعم مشروع بيكر والتعاون معه[2].

[1] - بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1978، ص 65 .
[2] - .صالح يحي الشاعري، مرجع سبق ذكره ، ص 250.

خلاصة واستنتاجات :

من خلال ما سبق نستنتج أن إقليم الصحراء الغربية، من بين أهم المناطق ذات الأهمية الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف المواد الأولية بها ،ولعل هذا ما جعلها مجالا حيويا لتكالب القوى الكبرى عليها، ولقد بدأت المواجهات العسكرية بين أطراف النزاع مع مغادرة القوات الاسبانية للصحراء الغربية في 26 فيفري 1976، حيث تحولت مشكلة الصحراء الغربية إلى واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات في إفريقيا، فقد كانت ولا تزال محل جدال بين مؤيد لحق تقرير المصير ومعارض لهذه الفكرة ،ومع فشل احتواء النزاع عربيا وإفريقيا تحول إلى الأمم المتحدة التي مازالت تعمل على إيجاد أسلوب مناسب توافق عليه كافة الأطراف لإنهاء النزاع.

الفصل الثالث:

انعكاسات مشكلة الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

مقدمة:

لقد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية تاريخا مشتركا ذا أمد بعيد بخصائصه الزمنية ومتغيراته المختلفة، والتي أتاحت اكتشاف عوامل الصراع وعوامل التعاون كما هو موجود في سياق العلاقات القائمة بين أي دولتين، فالجزائر والمغرب الأقصى دولتان، لا حواجز طبيعية تفصل بينهما حيث كانا يخضعان لحكم دولة واحدة وهي دولة الموحدين(1146-1296)م، ولعدة أسباب انقسمت دولة الموحدين إلى ثلاث دويلات وهي:

1) الدولة الحفصية في تونس (المغرب الأدنى) وشرق المغرب الأوسط، ومركزها مدينة تونس (1226-1347) م.

2) الدولة العبداوية أو الزيانية (1235-1554)م في وسط وغرب المغرب الأوسط مركزها مدينة تلمسان.

3) الدولة المرينية في المغرب الأقصى(1248) وكان مركزها فاس، وكانت هذه الدويلات الثلاث تريد أن تسيطر وتبسط نفوذها على كامل المناطق المغربية، وتمكنت بفضل الدولة المرينية التي سعت من (1258- 1358)م إلى توحيد المغرب بالقضاء على الدولتين الحفصية والزيانية لكنها سرعان ما تراجعت قوتها نتيجة لتمرد الأمراء على السلطة المركزية[1] وسيتم التفصيل في هذا الفصل على طبيعة هذا العلاقة من خلال أربع مباحث :

المبحث الأول: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب قبل الاستقلال.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد الاستقلال ومشكل الحدود.

المبحث الثالث: أزمة الصحراء والتوتر بين الجزائر والمغرب.

المبحث الرابع: واقع وأفاق التعاون بين الجزائر والمغرب وبناء الاتحاد المغاربي.

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962.ط1.بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1997، ص 40-41.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب قبل الاستقلال.

لقد ارتبط نضال الحركات الوطنية المغاربية بفكرة الوحدة تأكيدا على الوحدة التاريخية والهوية المشتركة، ومن أجل التضامن لمواجهة العدو المشترك وتجسيدا لطموح عميق تؤمن به شعوب المنطقة .

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة.

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام (1954) لعدة اعتبارات منها : قرب المسافة بينها وبين الجزائر و التاريخ المشترك من لغة ودين، وكذلك العادات والتقاليد الواحدة التي تجمع بين الشعبين ، وبالتالي أثر اندلاع الثورة التحريرية في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة وشعبا يتضامن معها ومع الشعب الجزائري، كما كان للطلاب دورا في رفض زعائم فرنسا بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[1]، وفي هذا الإطار كانت سنة (1955) ميلاد جيش التحرير المغربي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بجيش التحرير الوطني الذي استفاد منه للحصول على الأسلحة التي مكنته من فتح الجبهة الغربية، وفي هذا السياق يقول المجاهد الطيب الثعالبي: "أن جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية لفتح جبهة دفاع مشتركة بين ثوار صالح بين يوسف وجيش التحرير والمقاومة المغاربية للتصدي للعدو المشترك[2].

لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساسا لسيادتها وكرامة شعبها ،فاستدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس، وهددت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي، في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك[3] أما بالنسبة للسلاح فبعدما أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية، الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية التي تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة، وتحول هذه المناطق إلى قواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر، راحت السلطات الفرنسية تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وعزل الثورة عن العالم الخارجي وعن

[1] - مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، الجزائر :دار الحكمة، 2010، ص 155.
[2] - كفيسي نجلاء،مرجع سبق ذكره ،ص 07.
[3] - مريم صغير، مرجع سبق ذكره ، ص 159.

جارتيها تونس والمغرب فاهتدت إلى إنشاء الأسلاك الشائكة والمكهربة، والتي عرفت بخطي شال وموريس على الحدود الشرقية والغربية[1].

لقد كان موقف الجزائر من ضمن الدول التي تحرص على تثبيت الحدود كما تركها الاستعمار[2]، ومن هذا المنطلق فإن التصور الجزائري لأي تسوية حدودية قائم على شرعية قانونية، حيث يعتبر مبدأ قدسية الحدود المورثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر وعرفت بها إفريقيا.

إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية وبالحفاظ على منجزات الثورة وبالدفاع عن الاستقلال الوطني، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام (1962) تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشار في 03 أكتوبر 1983 ،حيث قال إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار، وقبلها كان قد أعلن أن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي، هذا التصور الذي عملت الجزائر على تكريسه وترشيحه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وهو نفس الإطار القانوني الذي لجأت إليه الجزائر في الرد على الحجج المغربية فيما يخص الاتفاق المغربي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة المبرم في 06 جويلية 1961[3].

لقد استطاعت جبهة التحرير الجزائرية أن تكسب الدعم الشعبي في البلدين الشقيقين خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي رسم استراتيجية للعمل على مستوى الشمال الإفريقي، فقد نص مؤتمر الصومام وهو ثاني وثيقة رسمية للثورة الجزائرية بعد بيان أول نوفمبر 1954، على ضرورة تمتين جبهة الشمال الإفريقي كضرورة استراتيجية في الحاضر والمستقبل ومن بين النقاط التي أكد عليها:

[1] - .معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقيمية، الجزائر :دار الحكمة للنشر، 2010، ص 110.
[2]- .محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية.ط1.القاهرة: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 84.
[3] - بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة ،2008 ص 59.

- تنسيق السعي بين الحكومة التونسية والحكومة المغربية البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.
- توحيد النشاط معها وذلك بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية ، وبين جبهة التحرير الوطني.
- إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية في البلدين.
- الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين بالمغرب للقيام بعمل إيجابي ملموس لدى الرأي العام والحكومة.
- التضامن بين الهيئات المركزية النقابية للبلدان الثلاث (الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد العام للعمال الجزائريين)[1]

إن هذا التضامن يؤكد ويعبر عن اهمية ومتانة العلاقة التي جمعت بين البلدين (الجزائر والمغرب) وعلى الدعم من محاولات المستعمر على عزل الثورة واستعمال أسلوب التهديد والإغراء، إلا أن ذلك لم يؤثر على مسار العلاقات وبقي التواصل بين الشعبين واستمر الدعم .

[1] - معمر العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

المطلب الثاني: الحركات الاستقلالية ومشروع وحدة المغرب العربي.

لقد أعطى إندلاع الثورة الجزائرية بعدا أخر للكفاح المسلح في المغرب العربي تمثل في البعد المغاربي، الذي طالما حلم به المغاربة عبر مراحل نضالهم الوحدوي وهو تعميم الثورة في كامل المغرب العربي[1]، وعن الأسباب الأخرى التي كانت وراء تأخر العمل المسلح بالجزائر، هو طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر الذي كان استعمارا مباشرا منذ سنة (1830) على خلاف المغرب الذي احتل سنة (1912) فعلال الفاسي أحد دعاة العمل الوحدوي في المغرب العربي ظل متمسكا بهذه الأفكار، فكان أول الداعين إلى عقد مؤتمر طنجة 1958 ونجده في هذا المؤتمر، يثمن عمل المراحل السابقة في اتحاد واحد، حيث يقول: "وهكذا زادت أمالنا إيمانا بالوحدة والأمل في التحرر من الاستعمار، وقد صاحب العمل للوحدة تاريخ الكفاح الاستقلالي في تونس والجزائر والمغرب منذ كفاح علي باشا حاميه وعبد العزيز الثعالبي، وعبد الكريم الخطابي إلى عهد أحزابنا المنظمة فيما بعد الحرب الكبرى، حيث تبلورت هذه الحركة في صفوف العاملين والقادة وتحدثت بها الصحف، وجاءت الثورة الكبيرة التي اندلعت من صفوف الشعب في الأقطار الثلاثة لتتوج الكفاح السياسي، فاستقلت تونس والمغرب، وانكببنا على بناء هذا الاستقلال بينما استمر إخواننا في القطر الجزائري الشقيق يناضلون ويقاسون ضربات المستعمر، وسرعان ما انجلى السراب، وتجلت الحقيقة الواضحة وهي أن المغرب كل لا يقبل التجزئة، وأن استقلال القطرين مهما كانت النتيجة عظيمة للكفاح الشعبي فإنه يظل فارغا من محتواه إذا ما لم يتم استقلال الجزائر."[2]،لقد مثل مؤتمر طنجة في افريل (1958) حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسة خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر وبناء وحدة مغاربية ومواجهة الاستعمار، وقد ظلت الشعوب تتوق إلى تجربة الكفاح المشترك والتي أجهضها المستعمر بمنح تونس والمغرب استقلالهما لينفرد بالثورة الجزائرية ،ولقد اعتبر مؤتمر طنجة على أنه محاولة احتواء مغربية وتونسية للثورة الجزائرية.

[1] - عمار بحوش، مرجع سبق ذكره ، ص 350.
[2] - معمر العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد الاستقلال ومشكل الحدود.

لقد كان لمشروع وحدة كفاح المغرب العربي، ذلك المشروع الثوري الشمولي الذي كان مخيفا إلى درجة كبيرة تجاوزته فرنسا بسياسة جديدة اقتضت منح تونس والمغرب استقلالهما وتأكيد الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، لكن في ظل استقلالهما تطورت الثورة الجزائرية بصورة غير متوقعة وصمدت في وجه السياسة الفرنسية واستطاعت نيل استقلالها في 05 جويلية 1962، لكن وبعد استقلال كل الأقطار المغاربية شل مشروع الوحدة، وظهرت الطموحات القطرية على حساب التضامن المشترك وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: حرب الرمال أول نزاع حدودي في إفريقيا

حين نعود إلى قضية الحدود الجزائرية المغربية تاريخيا نجد أنها تشكل دائما موضوعا ملغما وشائكا في العلاقات بين البلدين الجزائر والمغرب، وإن التضارب الحاد بين هذين الموقفين الحاملين لتصورين مختلفين، مشروع مغربي يبحث عن تحقيق الاستقلال التام باسترجاع حدوده التاريخية لبناء المغرب الكبير، ومشروع جزائري يفتخر بانجاز الثورة ويهدف إلى إعادة بناء الدولة الجزائرية مع عدم التنازل عن أي جزء من الأجزاء المورثة.

هذا التصور المغربي المرتبط بالحقوق التاريخية والمدعم بقاعدة الانتماء الديني هو الذي شكل أساس الاحتجاج المغربي في نزاعه الحدودي مع الجزائر، وهو يمثل المرجعية الأساسية لمطالبتها في الأقاليم الجزائرية مرتكزة في ذلك على اتفاق أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 06 جويلية 1961 من طرف كل من الحسن الثاني وفرحات عباس والذي ينص على مايلي:

- تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات إيفيان.

– تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة[1].

ولهذا الغرض تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدء دراسة هذا المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية.

إن الجانب المغربي قد أخذ هذا الاتفاق على أنه إقرار جزائري بأن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي الجزائري، وبالتالي ضرورة تعين وترسيم الحدود بما يتماشى ومنطق الحق التاريخي، وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الجزائر في مارس (1963) أعاد طرح إشكالية الحدود الجزائرية المغربية، بتذكير الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بإتفاقية الوعد جويلية (1961) مع الحكومة المؤقتة الجزائرية وكان الرد الأولي الجزائري قد تميز بطابعه الدبلوماسي، حيث طالب الرئيس الجزائري بضرورة تأجيل القضية إلى شهر سبتمبر، أين ستسمح للجزائر إطار دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضايا السيادية[2].

لقد كانت الثورة الجزائرية منذ إندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954 حافزا مشجعا للثوار في المغرب العربي، لتعميم الكفاح المسلح في كامل المنطقة، وتوحيد الحركة التحريرية فيها، وهي الأمنية التي طالما راودت الوطنين المغاربة منذ القرن الماضي، فنداء أول نوفمبر (1954)، نص على أن من أهداف الثورة التحريرية هو تحقيق الاستقلال في إطار الشمال الإفريقي، وهي نظرة سياسية بعيدة المدى، ففي هذا الإطار كانت سنة (1955) ميلاد جيش التحرير المغربي، الذي ارتبط إرتباطا وثيقا بجيش التحرير الوطني الذي إستفاد منه بالحصول على الأسلحة التي مكنته من فتح الجبهة الغربية[3].

أما على المستوى الدبلوماسي، فكان حضور مؤتمر باندونغ سنة (1955) أول انتصار دبلوماسي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني، التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحركة

[1] - بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره ، ص 56.
[2] - المرجع نفسه، ص 57.
[3] - معمر العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

مطلقة ضمن وفد المغربي العربي الكبير الذي تجسدت مجهوداته في تأكيد المؤتمر الأفروأسيوي على تأييده لشعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها وعملها من أجل حصولها على الاستقلال.

وفي هذا الإطار كانت منطقة تندوف قطب الرحى بين البلدين، وأهميتها تكمن بعد أن تأكد وجود خام الحديد مما فتح الشهية والإلحاح المغربي للمطالبة به، وقد عرفت مرحلة الإشتباكات ثلاث مناطق: تندوف، بشار في الجزائر وعين فجيج بالمغرب وهذه التي اطلق عليها حرب الرمال، حيث كان ذلك في أواخر سبتمبر عام (1963) حيث هاجمت القوات المغربية الجزائر، الذي اعتبرته هذه الأخيرة والكثير من دول العالم أنه يمثل عملا عدوانيا ضد دولة لاتزال تكمد جراحها بعد سبع سنوات ونصف السنة من الحرب ضد الاستعمار الفرنسي[1]، وقابله ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة فجيج لتتسع المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف وفجيج من جهة ثانية[2].

لقد رصدت مصادر جزائرية تحرك قوات طلائع استكشافية مغربية وصلت إلى منطقة "حاس بيضا" في سبتمبر (1963) التي أخذت تتزايد تتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة خمسين كيلومتر[3]، وفي هذا الأثناء عقد اجتماع في أكتوبر من الجانبين الجزائري برئاسة عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية انذاك والمغربي برئاسة أحمد رضا جديرة وذلك في مدينة وجدة، واتفق الجانبان على ترك الموضوع، وبحثه في اجتماع بين الرئيس بن بلة والملك الحسن الثاني، رغم ذلك تجدد القتال في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر سنة (1963)، واعتبرت عمليتي " حاسي بيضا" ، وتنجوب هما اعتداء من القوات الجزائرية على الأرض المغربية وارسل وفدا مغربيا يتكون من عبد الهادي بوطالب والجنرال مدبوح للجانب الجزائري حيث يتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع في 11 أكتوبر الأمر الذي لم يتم، وابتداءا من 14 أكتوبر سنة 1963 وتطور الوضع إلى اشتباكات مسلحة بالأسلحة الثقيلة وبذلك دخل النزاع بين الجزائر والمغرب مرحلة جديدة

[1] - محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره ، ص 85.
[2] - مراد دعسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية، مجلة السياسية الدولية، عدد 111 جانفي 1993، ص 196.
[3] - انظر الملحق رقم 06

جعلت كلا الطرفين يعلن حالة التعبئة العامة ويحشد ما لديه من قوات واستطاعت القوات المغربية ان تستولى على مواقع (حاسي بيضاء وتنجوب).

بعد هذه الاشتباكات لم يستطع أي من البلدين أن يقدم ما لديه من وثائق تؤيد حقه المدعى به لأن الأمر ببساطة لم يزل في يد فرنسا ولم ترغب بإرجاعها رغم محاولة الحكومتين على ذلك[1].

[1] - كفيسي نجلاء،مرجع سبق ذكره ، ص 21.

المطلب الثاني: مبادرات التسوية السلمية لحل النزاع الحدودي.

إن إندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب قد حرك العديد من مبادرات التسوية السلمية، بدءا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين، إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها ووصولا إلى محاولات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

انتهت أول المحاولات الثنائية للوصول إلى اتفاق من أجل وقف العمليات العسكرية التي باءت بالفشل، وهذا ما يعكسه الاجتماع الثنائي على مستوى وزراء الخارجية يوم 05 أكتوبر 1963 بمدينة وجدة المغربية، حيث لم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي وضع حد للنشاطات المسلحة رغم أن بيان وزيري الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية وعلى العزم على وضع حد لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين وتحديد تاريخ 10 أكتوبر 1963 لعقد قمة على مستوى رؤساء الدولة من أجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي، وفشل قمة تلمسان المفروض إنعقادها في العاشر من أكتوبر وقمة مراكش بين 15-17 اكتوبر من نفس السنة ، صاحب ذلك التصعيد المتواصل في الحملات الدعائية والعمليات العسكرية[1].

استمرار الحرب الحدودية صاحبها مبادرات دبلوماسية دولية، أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني كوام نيكروما، الذي زار كل من المغرب والجزائر في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين، إلا أن إصرار كليهما على مطالبهما قد عجل بفشل مبادرة نيكروما، وهو نفس المسعى للإمبراطور الإثيوبي "هيلا سلاسي"* الذي إستطاع أن يجمع الرئيس الجزائري –احمد بن بلة- والملك المغربي الحسن الثاني إلى جانب الرئيس المالي مديبو كيتا، وقد توج اللقاء بإتفاق يقضي بوقف إطلاق النار، إلى جانب دعوته لمجلس وزراء

[1] - أحمد مهابة، الحدود في المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 89 .1987، ص 243.

* - تولى العرش عام 1930 وبقي حتى عام 1974 حيث أطيح به إثر إنقلاب عسكري، توفي سنة بعد الإنقلاب عن عمر يناهز 83 سنة، كان من أهم الزعماء الأفارقة قضي على نظام الرق واعتمد دستور غربي، كان له سمعة واسعة في إفريقيا كان أحد من دافعوا على شعار "إفريقيا للأفارقة" هذه العوامل جعلت من بلاده أن تكون مقر تأسيسيا ودائما لمنظمة الوحدة الإفريقية.

منظمة الوحدة الإفريقية للانعقاد وهو ما حصل في أديس أبابا في منتصف شهر نوفمبر (1963) وعودة القتال بسبب عدم احترام اتفاق وفق إطلاق النار[1].

كذلك فشلت جامعة الدول العربية فشلا ذريعا في مجرد جمع الطرفين المتنازعين لعوامل عديدة أهمها طبيعة الجامعة، وخاصة تحفظ ورفض المغرب كل الاقتراحات والتوصيات التي تقدم بها مجلس الجامعة الخاصة بوقف إطلاق النار، أو عودة قوات الطرفين إلى مواقعهما قبل اندلاع النزاع، أو تأسيس لجنة مصالحة أو تنظيم لقاء بين قادة الدول المغاربة الأربعة المقترح من قبل الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك لإعتقاد الملك الحسن الثاني أن مصر تسيطر على هذا التنظيم الإقليمي العربي، ومن ثم سوف تنحاز والجامعة للجزائر التي تربطها وإياها علاقات من نوع خاص منذ ثورة التحرير[2]

إن فشل المبادرات الثنائية وبعض المساعي الانفرادية لبعض القادة الأفارقة واعتراض المغرب على قرارات الجامعة العربية، وميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي وانتقال ساحة النزاع إلى منظمة الوحدة الإفريقية[3]. التي حاولت الإلتزام بحل النزاع إفريقيا، إضافة إلى تشكيل لجنة لبحث النزاع وتقديم اقتراحات، وقد اجتمعت هذه اللجنة عشر مرات (نوفمبر 1963 إلى أكتوبر 1966) بين مكان مقرها (باماكو) وأديس أبابا، وكانت كل مرة تناشد الطرفين من أجل التفاوض وحل النزاع سلميا وهو ما كرره مجلس وزراء المنظمة الإفريقية في الجلسة العادية المنعقدة في فبراير 1967.[4]

لكن عند وصول الرئيس بومدين إلى الحكم في الجزائر وتبنيه لموقف أكثر صلابة حول مسألة الحدود ورفض فتح أي ملف في ذلك ،والدفاع عن السيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، أدخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم خاصة بعد قرار التأميمات للمناجم (1966) الذي يمس منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب ،الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه يتعلق بسيادتها، مما أدى إلى توتر

[1] - محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره ، ص 86.
[2] - المرجع نفسه ، ص 85.
[3] - بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1977، ص 83.
[4] - محمد بوعشة،مرجع سبق ذكره ، ص 88.

العلاقات من جديد، من خلال التعبير عن الأشكال الكامنة للنزاع في شكل حرب باردة مغاربية من (1966)إلى(1968) تمثلت في تجديد الحملات الدعائية بين الطرفين.

ولقد ظل مشكل الحدود مطروحا إلى أن حدث تقارب بين البلدين، فتلاشى التوتر بينهما بعض الشيء، خاصة بعد توقيع إتفاق حول الموضوع، وهو اتفاق إيفران الذي وقع من قبل الرئيس الجزائري "هواري بومدين" والملك المغربي الحسن الثاني وذلك بتاريخ 15 يناير 1969 الذي تحول إلى معاهدة تضامن وتعاون حاول من خلالها البلدان الدخول في مسار تعاوني جديد بعد فتح مركز الحدود في المنطقة المسماة " الفجيج[1]"

رغم المشاكل الحدودية بين البلدين، إلا أن العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعاون، ليتكرس التعاون بشكل واضح من خلال بناء اتحاد المغرب العربي عام (1989) لكن رغم أن درجة التفاؤل كانت كبيرة بنجاح الاتحاد وإمكانية تقدمه، إلا أن مجموعة من العراقيل المؤسساتية والعراقيل السياسية والأمنية كالخلاف الجزائري المغربي، بعد اتهام المغرب للجزائر عن مسؤوليتها في تفجيرات مراكش، هذا إلى جانب دخول دول المغرب الأقصى في شراكة مع الاتحاد الأوربي سنة (1995) ودخول الجزائر(2005)مما أضعف إمكانية التعاون بينهما.

بعد حرب الرمال وملف ترسيم الحدود، عرفت العلاقات بين البلدين منعرجا خطيرا سنة (1994) بعد قرار إغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر من قبل هذه الأخيرة على خلفية الأحداث الإرهابية التي شهدها فندق أطلس ستي بمراكش في 24 أوت من نفس السنة ما دفع المغرب حينها إلى اتهام المخابرات الجزائرية بالوقوف وراء الهجوم الإرهابي وفرض التأشيرة على رعاياها الجزائريين، وهو ما ردت عليه الحكومة الجزائرية بإعلانها من طرف واحد إغلاق الحدود البرية بين البلدين ،الإغلاق الذي مازال مستمرا إلى اليوم[2].

إن الاختلاف الحاد بين التصور الجزائري والمغربي حول الوضع النهائي للحدود هو الذي شكل المرحلة الأولى للنزاع الحدودي الجزائري المغربي، حيث أن كل طرف ارتكز على

[1] - المرجع نفسه ، ص 89.

[2] - فوزية البيض، تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية بين الجليد و نار الحرب الباردة، 2012/11/08، http://sahara.com./ar-question 31/03/2015

تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه الحدود بين الطرفين فالتمسك بمرجعية معينة هو الذي شكل أساس احتجاج كل طرف، كما أن قضية الحدود أخذت أبعادا أزماوية امتدت أثارها إلى الآن سواء بفعل ترتيبات ترسيم الحدود أو بفعل حرية تنقل الأشخاص والبضائع على الحدود البرية.

ومع انفجار مشكل الصحراء الغربية زادت الإحباطات والخلافات وأخذت قضية الصحراء الغربية تشكل متغيرا هاما من متغيرات العلاقات الجزائرية المغربية وهذا ما سيتم إبرازه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: أزمة الصحراء الغربية والتوتر بين الجزائر والمغرب.

لقد كانت ولا تزال قضية الصحراء الغربية موضوع خلاف بين الجزائر والرباط زاد ذلك الحملات الدعائية والإعلامية في إطار حرب إعلامية تشتعل وتخمد.

المطلب الأول: تأثير أزمة الصحراء على العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب.

تعد الصحراء الغربية محور الأزمات بين الجزائر والمغرب، فمنذ سبعينيات القرن الماضي، تأخذ الأزمات بين الجارتين عنوان الصحراء الغربية، فتأرجح العلاقات بين الجزائر والمغرب بين التهدئة والتصعيد السياسي من وقت لأخر، كان دائما سببه الصحراء الغربية، وخاصة بعد أن أعلنت الجزائر بشكل رسمي اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وأيدت الاستفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، فضلا عن دعمها لجبهة البوليساريو[1].

ولعبت وسائل الإعلام المغربية والجزائرية دورا أساسيا في التحريض والتهيج الشعبي وزيادة حدة الصراع بين البلدين ، وفي هذا الإطار وبعدما أعلنت أسبانيا عن رغبتها في منح الاستقلال للصحراء الغربية، وبعد الاتفاقية الثلاثية بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا، التي تنص على تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، احتلت المغرب الصحراء الغربية يوم 16 أكتوبر 1975، إستنادا لقرار محكمة لهاي الدولية، التي تولت مهمة البث في النزاع بين المغرب والصحراء الغربية، وقد أدى هذا الاحتلال الذي تم عن طريق ما يسمى بالمسيرة الخضراء إلى إبرام اتفاقية بين إسبانيا وموريتانيا تقضي تسليم هذا الإقليم لممثلي الدولتين، وقد أعلنت البوليساريو في يوم 27 فيفري 1976 عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي اعترفت بها الجزائر، وهكذا بدأت النزاعات بين الجزائر والمغرب حيث تبادلت هذه الأطراف الهجومات الدعائية والسياسية على المستوى القيادي، والتي تسببت في ترحيل اليد العاملة، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر

[1] -محمود معروف، الصحراء الغربية واستمرار التوتر بين الجزائر والمغرب، 2008/01/24 ..14.03.2015http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=1562779

والمغرب، وإلى غلق الحدود بين هذه الدول، حيث أخذت النزاع أشكالا عدة منها ترحيل العمال والطلبة ومناوشات عسكرية محدودة[1].

فالمملكة المغربية جعلت من مطالبها الإقليمية أحد وسائل تعزيز العرش العلوي، أي أن هذه النزاعات ساعدت النظام على إحتواء غضب الرأي العام المغربي هذا بالاضافة إلى الدوافع الاقتصادية ،خصوصا وأن الصحراء الغربية تمتلك ثروات متنوعة (فوسفات، نفط، رصاص، وسواحل غنية بالسمك).

غير أن الدوافع الجزائرية كانت ذات طابع سياسي، خصوصا بعد تقارب موريتانيا مع المغرب، أو أثناء التقارب الظرفي بين ليبيا والمغرب، ذلك التقارب الذي حصر الجزائر بين دول وسط ودول محافظة، ولذا هدفت الجزائر من خلال سلوكها السياسي إزاء مسألة الصحراء الغربية، وهو سلوك يتماشى والمبادئ التي تبنتها في سياستها الخارجية منذ الاستقلال، والمستمدة جذورها من حرب التحرير والتي هدفت إلى إضعاف النظام المغربي وعزله من خلال اعتراف دولي بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[2].

لكن من الواضح أيضا أن الجزائر والمغرب يخوضان صراعا من أجل النفوذ في منطقة المغرب العربي وما حولها، وهذا ما أوضحه ممثل المغرب في الأمم المتحدة محمد بن نونة: "خلف الصحراء يكمن خلاف جيو سياسي بين المغرب والجزائر" ويؤيد هذه الأقوال الصحفي الجزائري طيب بلغيش فيقول: إنه نزاع بين بلدين، ويرغب كل بلد في أن يكون قوة مهيمنة في المنطقة ولا شك أن الجزائر تضررت من قيام المغرب بضم الصحراء الغربية، لأن هذا يغير التوازن الاستراتيجي في صالح الرباط، كما يزيد من مساحة المغرب إلى حد كبير، فضلا عن أنه يمكنه من الوصول إلى مواد طبيعية كثيرة (الفوسفات، ومصائد الأسماك، النفط) وهو يعطي المغرب حدودا جديدة (مع موريتانيا) ويحرم الجزائر من هذه

[1] - عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية وتصور النظام الاقليمي العربي (مع تركيز النزاعات حول قضية فلسطينية) 1945-1985، الجزائر:منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2002، ص 328.

[2] - المرجع نفسه، ص 329.

الحدود، كما يزيد طول السواحل المغربية زيادة كبيرة ولا شك أن هذه الاعتبارات تشكل حاسما مهما من الموقف الجزائري[1].

لقد مرت العلاقات الثنائية بين البلدين عبر مراحل توتر عديدة خاصة بعد أن بذلت الجزائر جهودا كبيرة لحصول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما دفع المغرب إلى الانسحاب من المنظمة الإفريقية، ولم تتخلف الجزائر يوما عن دعمها للشعب الصحراوي باعتبارها قضية تحرير مصير، وإنهاء الاحتلال، وهذا ما كان دائما ولا يزال موضوع خلاف ونزاع بين بلدين تربطهما روابط الجغرافيا والدين والتاريخ ...

والمتتبع لقضايا المنطقة المغاربية يلاحظ أن العلاقات الجزائرية المغربية اليوم يشوبها تباين، يعبر من جهة عن رغبة في تبادل السفراء ،وعن علاقات ود وصلح ومجاملات لا تتجاوز مستوى الخطاب، ومن جهة أخرى عن تشنجات وصراعات قوامها التراشق بالتهم تأخذ طابع حرب باردة برداء دبلوماسي أو دعائي، وفي ظل غياب المبادلات التجارية والاقتصادية وإغلاق الحدود البرية بين الطرفين، تزداد العلاقات الجزائرية المغربية غموضا خاصة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة المتمثلة في أحداث الربيع العربي التي انطلقت من تونس نهاية عام (2010) وما تلاها من تطورات في ليبيا الأمر الذي جعل بلدان المنطقة برمتها، بما فيها المغرب والجزائر اللتان إتكفئتا على نفسيهما، إتقاءا لوصول رياح الربيع العربي إليهما، وتبلور ذلك بوضوح في التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسين للبلدين، نظام ملكي في المغرب وأخر جمهوري في الجزائر، وتنامي الخوف المغربي من الجزائر سيما في ظل الحضور المتعاظم عربيا وإفريقيا ودوليا، حيث هاجمت الحكومة المغربية الجزائر بخصوص دورها في حل أزمة مالي وقالت في بيان لوزارة خارجيتها: أن الحل الذي تسعى إليه الجزائر لا يمكن تحقيقه بواسطة تهديدات أو مناورات

[1] - تقرير كرايسز جروب ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

تخويف أو إبتزاز خصوصا من قبل أطراف لا تخطى بأي شرعية للقيام بذلك والتي عملت دوما على زعزةإستقرار المنطقة[1] .

ارتفاع حدة التوتر بين الجزائر والمغرب وتشنج العلاقات بين الجارتان ادى الى فتور عميق على الرغم من التصريحات الرسمية خاصة من قبل الجزائر فقد أوضح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أنه لا يوجد مشاكل بين الجزائر والمملكة المغربية داعيا إلى تعزيز التعاون بين البلدين وأضاف بوتفليقة في تصريح نقلته وكالة الأنباء الجزائرية على هامش إشرافه على تدشين القصر الملكي بقلعة المشور بتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة (2011): أن مشكلة الصحراء الغربية تعد مشكلة أممية وان المغرب بلد جار وشقيق وينبغي علينا أن نتعاون معه، وشجع بوتفليقة مسؤولي المتاحف والمواقع التاريخية الجزائرية على التعاون مع بلدان الجوار سيما المغرب الذي حافظ على تراثه الثقافي[2].

لكن رغم الفتور السياسي الذي يسود علاقات الجزائر بالمغرب إلا ان المبادلات التجارية بين البلدين كفيلة بكسر حاجز الفتور، فحسب محللين اقتصاديين تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول للمغرب في القارة الإفريقية ، ويرى المحللون أن العلاقات الاقتصادية بين المغرب والجزائر يمكن أن تتطور لولا الخلافات حول الصحراء الغربية ومشكلة إغلاق الحدود البرية بين البلدين التي أفضت إلى توقف الآلاف من المشاريع الاستثمارية لتنمية البلدان المغاربية[3].

إن أزمة الصحراء الغربية تمنع تطور العلاقات بين الجزائر والمغرب على الرغم من محاولات التعاون بعيدا عن تأثيرات هذه الأزمة منذ عام(1975)، لكن الفجوة تبدو متسعة اليوم على الرغم من تزايد المخاطر الأمنية التي تواجه البلدين، فالمغرب يتهم الجزائر بالوقوف إلى جانب جبهة البوليساريو وتدعيمها والجزائر يرى في المغرب قوة احتلال في الصحراء.

[1] -يوسف السكات، التوتر بين الجزائر والمغرب ،2013/05/26، http://www.elkhabar.com/press/article 2015/16.04
[2] - زين العرابي، موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، 2015/04/05 https://www.google.com/search?q= ،2015/09.04
[3] -حسن الأشرف، المبادلات التجارية تكبر حاجز القسور السياسي بين المغرب والجزائر،2014/07/20
https://search.tb.ask.com/search/GGmain.htm 2015/16.04

المطلب الثاني: واقع وأفاق التعاون بين الجزائر والمغرب وبناء الاتحاد المغاربي.

مع انفجار مشكل الصحراء الغربية، زادت الإحباطات في المنطقة المغاربية مما جعل الخلافات تحتد أكثر و ساهم في تعميق هوة الاختلافات وجعل حلم التقارب من اجل تجسيد فكرة المغرب العربي الكبير تبتعد أكثر فأكثر.

الفرع الأول: التصالح الجزائري المغربي وبناء الإتحاد المغاربي:

إن الجماهير العربية قامت بثوراتها الاستقلالية ولم يكن الاستقلال الهدف الأسمى، وإنما رأت في الاستقلال خطوة نحو الوحدة الشاملة وهذه حقيقة لاينكرها أحد، ذلك أن الجماهير لم تعارض في يوم ما أية خطوة وحدودية[1].

منذ أن قطعت العلاقات الجزائرية المغربية سنة (1976)، لم تسجل أية خطوة جادة نحو تحسينها باستثناء قمة فبراير (1983) والتي لم تسفر عن أي تقدم يذكر وبقي الجمود الميزة الرئيسية لها، فمع مطلع عام (1987) شهدت العلاقات أحلك مراحلها حيث إنفجر الوضع الأمني بتصعيد عسكري كبير نتيجة المعارك العنيفة التي شنتها قوات البوليساريو ضد الجيش المغربي في فبراير (1987) لعرقلة بناء جدار أمني يقوم المغرب بتشيده في الصحراء للحد من تحركات البوليساريو.

كل هذه الأوضاع دفعت بالمملكة العربية السعودية إلى لعب دور الوساطة بينهما وكنتيجة لتلك المساعي إلتأمت قمة ثلاثية في ماي (1987) وخلافا للقمة الأولى(1983)توجت هذه القمة بإعلان بيان مشترك أشار فيه الطرفان إلى الاتفاق على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة وإلى تجنب المواجهة العسكرية بينهما مهما كانت الظروف، وبالتالي فهذه القمة كانت بداية إرهاصات انفراج لأزمة بينهما، إذ تم بعدها تبادل الأسرى، وفتحت الحدود جزئيا في سبتمبر (1987) وألغى المغرب التأشيرة على الجزائريين، وفي ماي (1988)،و أعيد ربط العلاقات وفتحت الحدود[2]، وكانت هناك تحركات واتصالات غير

[1] - عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية، بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية. ط2. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007، ص 112.

[2] - صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007). ط1. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 158.

معلنة وسرية بين الجزائر والمغرب، إلا أن فترة الازدهار في العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب لم تدم طويلا، حيث عاد الاصطدام بين الدولتين الذي جاء محصلة طبيعية للتطور الثنائي عرفها النظام السياسي الجزائري ،وصعود التيار المناهض للمغرب داخله، لاسيما انهيار الوضع الأمني الجزائري واستفحال أزمة الاستفتاء بالصحراء الغربية، وقد ظهرت إرهاصات تجدد النزاع البارد بين البلدين وانعكاسه على مسيرة الاتحاد المغاربي.

بينما على مستوى هرم الدولة لاوجود لمؤشر على وجود أزمة دبلوماسية بحيث أنه في اليوم الموالي لنقل بوتفليقة إلى باريس للعلاج، بعث الملك محمد السادس برقية شفاء إلى الزعيم الجزائري أعرب فيها عن تمنياته له بالشفاء العاجل، وهو أمر يفسره دبلوماسي مغربي باستمرار وجود علاقات صورية بين المغرب والجزائر، لاتعدو كونها بروتوكولية، لأن وجود تمثيليات دبلوماسية ليس إلا حفاظا على الحد الأدنى، كما أن ابقاء القطيعة الدبلوماسية لايعني أبدا أن العلاقات عادية وفي مجراها الطبيعي بين البلدين، إذا علمنا أن أخر زيارة لوزير أول جزائري إلى الرباط ترجع إلى أزيد من 20 سنة، إن النزاع بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية إنعكس على شعبي البلدين[1].

وفي الواقع ما يعيشه البلدان يرجع إلى تاريخ بعيد فبعدما كان المغرب والجزائر موحدين ضد المستعمر الفرنسي، أصبح العداء السياسي والدبلوماسي يطبع العلاقات بينهما بعد حصولهما على الاستقلال منذ أزيد من أربعون سنة، فالجزائر والمغرب كان لهما تاريخ مشترك، لكن مصيرهما كان متقاطعا فمنذ الاستقلال اختارت الجزائر معسكر الحركات التحررية والاشتراكية الاقتصادية، بينما سلك المغرب طريقا أخر بسلوك سياسة التقرب إلى الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا .

كما أن البلدين أبديا رغبتهما في تزعم الاتحاد المغربي منذ البداية وعليه لم يستطع البلدين التخلص من الخصومة الايديولوجية التي كرستها قضية الصحراء و إغلاق الحدود[2]

[1] - تيل كيل، ترجمة هشام تسمارت، العلاقات المغربية الجزائرية، بين العداء الثابت والصلح المستحيل، 06 جويلية 2013 www repress com\ politique83250، 2015/01/25

[2] - مجدي علي عبيد، صراع الصحراء الغربية، السياسة الدولية، العدد 95، 1993، ص 135

ولهذه فمن الواضح أنه ما تشهده المنطقة المغاربية من أحداث وتوتر العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب قد عثر مسار الاتحاد المغاربي وجمد مؤسساته في وقت تزداد فيه التكتلات الإقليمية أهمية، بل أصبح ضرورة ملحة في النظام الدولي الراهن.

لقد دخلت القضية الصحراوية بعد هذه المرحلة فترة حاسمة عرفت معها المنطقة المغاربية حالات من اللا استقرار ومن الاختراق وبالتالي تأجيل الاستقلال الصحراوي، وتأجيل أكثر للتكامل المغاربي، طالما أن الدولتين المؤهلتين لتحقيق هذه المسارات قد وضعتا أولويات السياسية القطرية المحضة و الرهانات الاستراتيجية الذاتية التي لاتقبل الانحناء ولا التنازل[1]

[1] - السرجاني، العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية، السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006، ص 96

الفرع 02: قيام الاتحاد المغاربي في ظل الأزمة الصحراوية:

إن التقارب الذي حدث بين الدول المغاربية بشكل عام، والمغرب والجزائر بشكل خاص أفضى إلى ترك التعصب على الأقل بتقريرهم إبعاد قضية الصحراء الغربية عن ملف الاتحاد المغاربي، وبذلك أقيم الاتحاد دون أن يكون هناك حل نهائيا للأزمة الصحراوية، فكلما زاد التقارب بين الجزائر والمغرب، كلما كان هناك تفعيل حقيقي لمؤسسات الاتحاد المغاربي، إذ أن المشروع المغاربي مرهون بمدى تقارب الجزائر مع المغرب هذا التقارب الذي تحكمه في الأساس قضية الصحراء الغربية، كما أن المرونة والعقلانية والانفتاح والتراجع عن التصلب في المواقف من قبل كل من الجزائر والمغرب ومنظمة البوليساريو والأطراف الأخرى عجل في قيام الاتحاد الذي أعلن في (1989)ومؤسساته وطرق عمله وموضوعاته، والتي توحي أن النمط التعاوني هو السبيل الذي قررت دول المغرب العربي أن تنتهجه لمواجهة التطورات والنتائج المحتملة لإعلان السوق الأوربية المشتركة ولمواجهة المشاكل الداخلية وما يعانيه الاقتصاد المغربي من مشكلات، ومن ناحية أخرى هو النمط الأنسب بالنظر لطبيعة النظم السياسية في بلدان المغرب العربي وتوجهات النخب السياسية فيها، والتي تؤكد على السيادة القطرية من ناحية أخرى وتجد نفسها تحت ضغط الضرورة العملية للتعاون والترابط من ناحية أخرى[1].

إن عزم دول المغرب العربي على إنشاء تكامل فعال يضمن ويحقق طموحات شعوب المغرب العربي من أقصى الحدود الليبية الشرقية إلى غاية المحيط، ضرورة لاشك فيها وإنه من المعلوم ان قيام الاتحاد المغاربي يعبر عن تكامل حقيقي يكون أساسه الشعوب والغاية منه تحقيق تطلعات هاته الشعوب.

لقد شكل تأسيس الاتحاد المغاربي في 17 فيفري 1989 خطوة نوعية في مسار الوحدة المغاربية، وعقدت امال على ذلك، أقلها إيقاف الاستنزاف المتبادل بين أطراف المجال المغاربي خصوصا أنه جاء بعد معاناة شعوبه ودوله من سياسات المحاور الثنائية المتصارعة على الزعامة منذ عقدي السبعينات والثمانينات، وكذا التفاهم على تسوية النزاع

[1]- حميد فرحان الراوي، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

في الصحراء الغربية في إطار خطة استفتاء بإشراف أممي، لكن العلاقات الجزائرية المغربية تبلور الاحباطات، فعل الرغم من أن كل من الجزائر والمغرب ينتميان إلى قضاء عربي اسلامي واحد وهو العالم العربي والأمة الاسلامية والروابط المشتركة منذ الفتح الاسلامي والجغرافيا الواحدة والعادات والتقاليد ،إلا أن هذه العوامل لاتشجع على التطبيع، وحسن الجوار بين البلدين، فمنذ استقلال الجزائر عام (1962)، اتسمت العلاقات بين البلدين بالعدائية وهي تضع البلدين منذ (1975)على حافة المجابهة حول مسألة الصحراء الغربية[1].

إنه من المتفق عليه أن التجربة التكاملية المغاربية تعثرت أو هي على الأقل متعثرة في الوقت الراهن ويتجلى هذا التعثر في العديد من المظاهر من أهمها: التبادل الاقتصادي، والعلاقات الثنائية، وتبادل الزيارات، والتجارة البينية وفتح الحدود... وغيرها من المظاهر التي تثبت تعثر هذا الاتحاد.

إلا أن خلف هذا التعثر والفشل، أسباب أخرى: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى تاريخية، إلا أن المشكلة الأكبر تبقى سياسية، والتي برزت فيها بحدة الفجوة الكبيرة في العلاقات المغربية، ويعود سبب هذه الفجوة في الأساس إلى المشكل السياسي الذي يضرب المنطقة ويعرقل مشاريعها الحدودية.

وهكذا يتبين أنه بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول وذلك باعتبارها كانت عاملا لتغذية سياسية المحاور في المنطقة سابقا، والآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين أكبر قوتين رئيستين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب، واللتين لايمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما، وإيجاد حلا جذريا يضع حدا للنزاع في الصحراء الغربية .

[1] - توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل، دراسة تاريخية-سياسية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006، ص 27

إن أكثر من ثلاثة عقود من العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب والفشل في وصول حل للنزاع في الصحراء الغربية أدى إلى فشل في الجهود الرامية إلى بناء اتحاد وتكتل مغاربي و إقامة إي تعاون أمني إقليمي[1].

هذه القضية التي وقفت حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي فمنذ ()1975 وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العرب من المضي قدما نحو التكامل بسبب هذه القضية[2].

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا المبحث هو أن قضية الصحراء الغربية كانت ولاتزال عائقا امام تطبيع العلاقات المغاربية عموما والجزائرية المغربية خصوصا.

[1]- Zunes, Sand J, Mundy, Western sahara :war, nationalism and conflict resolution, Syracuse university Prss, 2010, P 191

[2] - صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره ، ص 287.

خلاصة واستنتاجات :

إن القضية الصحراوية سواء باعتبارها مسألة تقرير مصير الشعب الصحراوي حسب الطرح الجزائري الداعم للبوليساريو، أو باعتبارها استكمالا للوحدة الترابية حسب الطرح المغربي، أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تقدم ووحدة منطقة هامة جدا في إفريقيا والعالم وهي منطقة المغرب العربي، ومما يزيد صعوبة تسوية هذا النزاع هو تشبث كل أطراف النزاع بموقفه وعدم المرونة في التعامل مع المتغيرات الدولية خاصة مظاهر التكتل والاندماج الذي شهده العالم في سياق مسارات العولمة، التي تحتم على كل الدول التوحد من أجل مقاومة سلبياتها، ورغم تدويل القضية الصحراوية إلا أنها ما زالت عالقة في قرارات الأمم المتحدة التي لم تستطع لحد الآن إيجاد حل سلمي لهذه القضية التي تستوجب تكافل جميع الأطراف وخاصة المغرب والجزائر ،وتجاوز الخلافات وبالتالي إيجاد حل عادل ودائم لها يراعى مصالح كل الأطراف ويحترم إرادة وسيادة الشعب الصحراوي.

خاتمة:

يعتبر النزاع في الصحراء الغربية من القضايا الشائكة والمعقدة في تاريخ المغرب العربي، كونه يشكل بؤرة الصراع الإقليمي، وعدم الاستقرار في المنطقة فأوله إرث استعماري، ووسطه حسابات دول ما بعد الاستقلال، ونهايته ورقة بيد مراكز السيطرة في العالم تسيرها بما يضمن مصالحها، فتعدد أطراف هذا النزاع هو ما زاد من استمراره وصعوبة إيجاد حل نهائي، وهذا نظرا لتعقد خيوط الحل من جهة ودخول القضية في إطار استراتيجيات مختلفة، ووراء كل هذه التدخلات تقف المصلحة كمحدد أساسي لكل القوى المتنازعة كما أن قضية الصحراء الغربية خرجت من إطارها الإقليمي، بعدم تمكن منظمة الوحدة الإفريقية، وطرحها على مستوى الأمم المتحدة التي عجزت أمام عدم تجاوب أطراف النزاع المباشرة لمبادرات التسوية، ما يمكن استخلاصه أن تأثير قضية الصحراء الغربية، على العلاقات الثنائية بين البلدين ناتج عن مواقف الدولتين المتضاربة والسياسات غير المتوافقة، والمواقف المختلفة بين الحق التاريخي الذي يركز عليه المغرب، وحق تقرير المصير الذي تدعو إليه الجزائر، وبذلك عملت قضية الصحراء الغربية على إحياء خلافات واختلافات تركها الإرث الاستعماري والمتمثلة في مشكل الحدود.

إن تأثير النزاع في الصحراء الغربية أدى إلى تغليب قيم الاختلافات على قيم التقارب وبرز المنهج النزاعي بدلا من التعاوني، وكذا تغليب القيم المادية على حساب القيم الرمزية، واللجوء إلى العنف بدلا من الوسائل السلمية للتسوية، كل هذا عكس شدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف، وحدوث حرب شبه باردة تغذيها الحملات الدعائية المضادة بين البلدين والتعبئة الداخلية.

وبالتالي منع اي تطور للعلاقات بين البلدين في ظل غياب محاولات التعاون بعيدا عن تأثيرات الأزمة ،واتساع الفجوة على الرغم من تزايد المخاطر الأمنية التي تواجه البلدين. وفي ظل هذا الخلاف تفقد كل من الجزائر والمغرب ميزة دفع التعاون المشترك، بل وتتوقف حركة التعاون الإقليمي، فالنزاع الصحراوي حد من تطور الاتحاد المغاربي، نتيجة التوتر المستمر بين القوتين المحوريتين التي يتوقف عليهما قيام الاتحاد.

لقد دخل طموح الاتحاد المغاربي العربي كأكبر منظومة وحدوية في شمال إفريقيا في دوامة بسبب عجزه عن إيجاد حل لأهم القضايا الكبرى في المنطقة والمتمثلة في قضية الصحراء الغربية التي تعتبر من أهم الملفات تأثيرا على العلاقات الجزائرية المغربية.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال هذا البحث هو أن حل نزاع في الصحراء الغربية يظل مرهونا يتقارب وتوافق السياسات الجزائرية المغربية في إطار كيان عربي أوسع يتمثل في تفعيل الاتحاد المغاربي.

الملاحق

ملحق رقم 1

خريطة

توزيع المجموعات القبلية الرئيسية
في الصحراء الغربية وتحركاتهم

ملحق رقم 02

خريطة

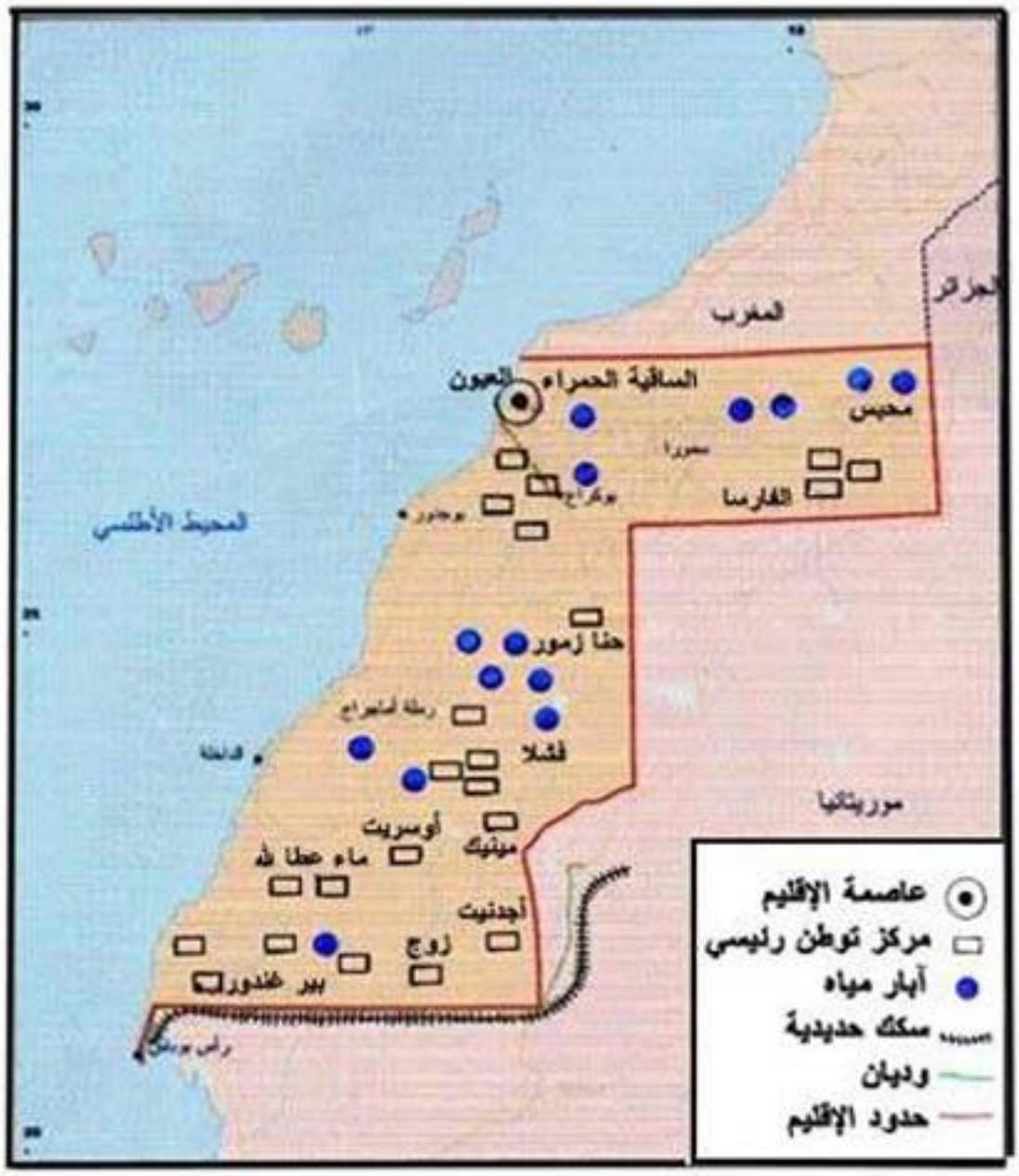

المدن ومراكز التوطن الرئيسية بالصحراء الغربية

ملحق رقم03

خريطة

التقسيم الإداري والجغرافي للصحراء الغربية

ملحق رقم 04

خريطة

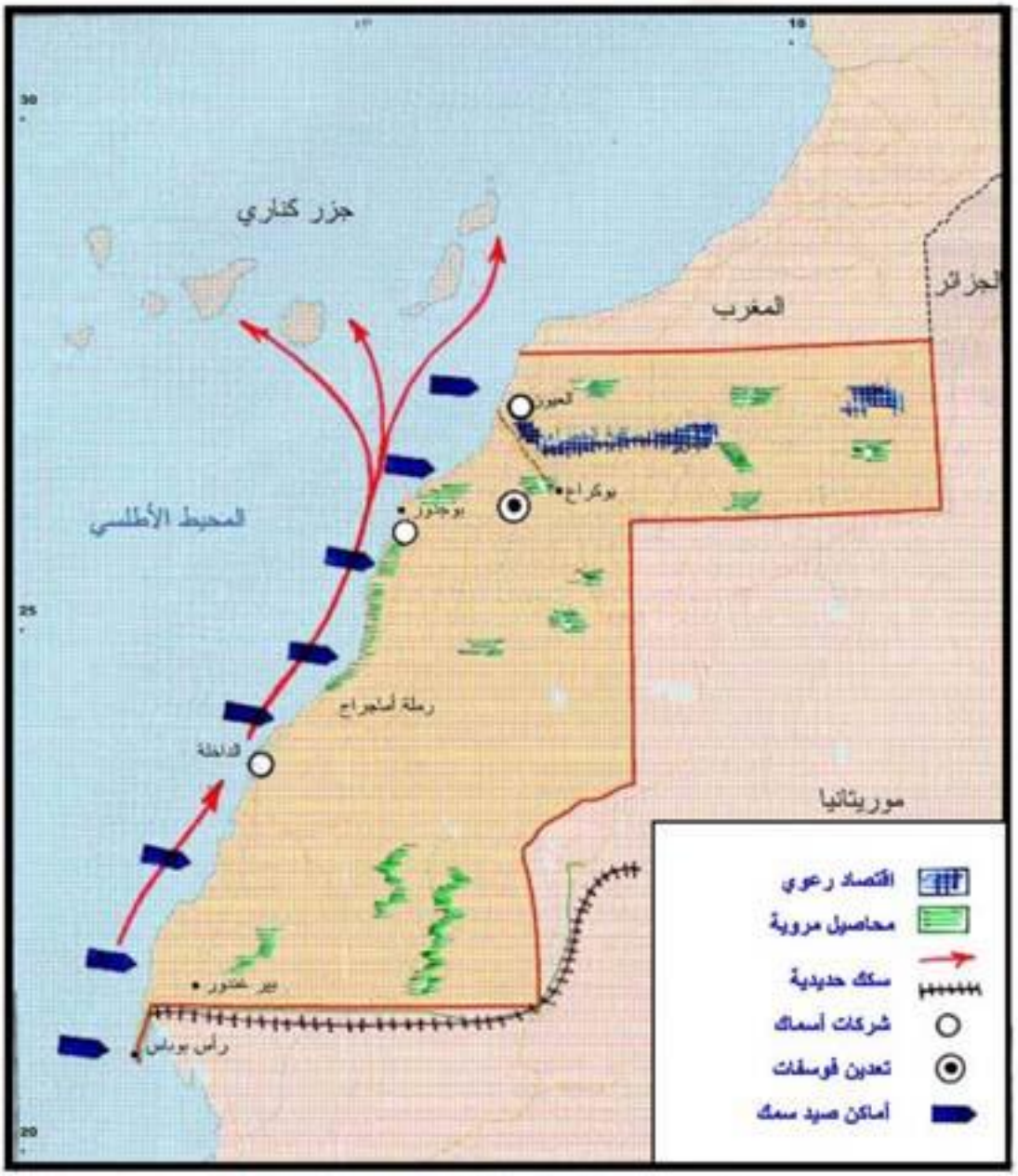

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

ملحق رقم 05

شكل

الحدود المغربية المطالب بها «المغرب الكبير»

ملحق رقم 06

شكل

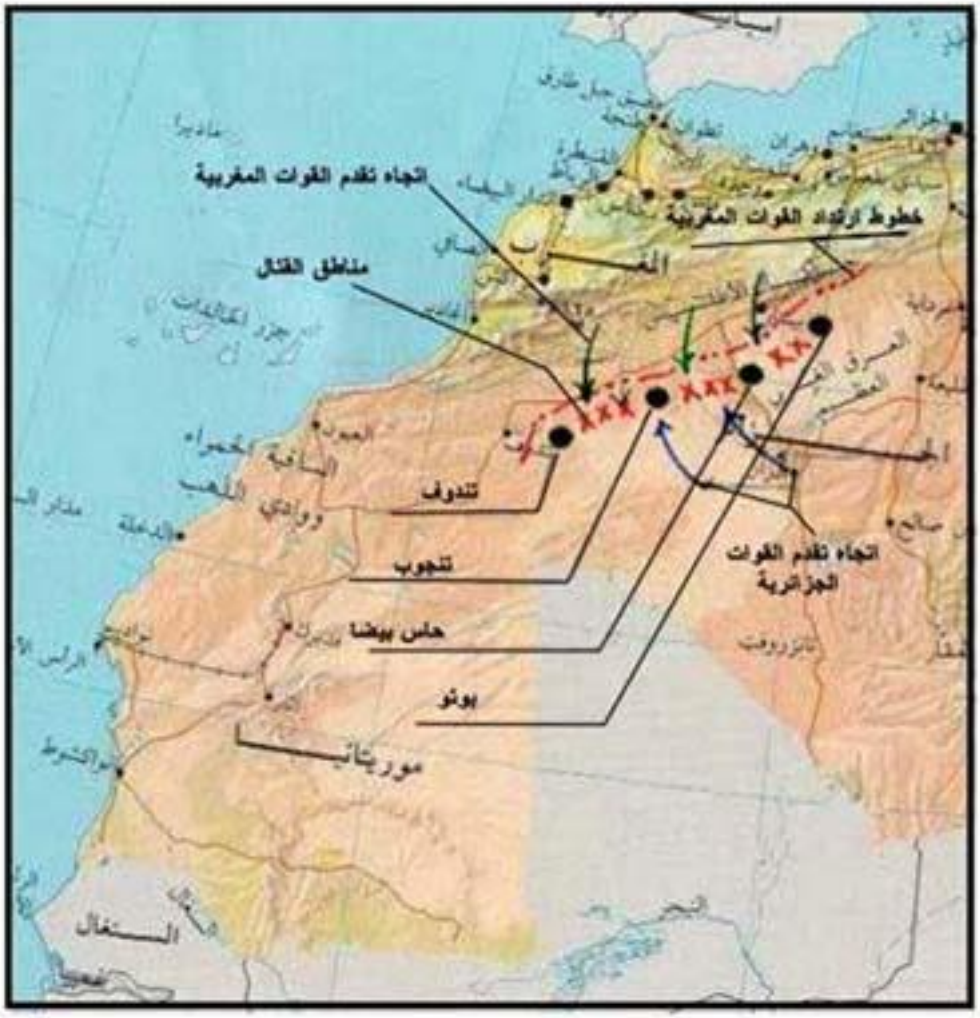

الحرب الجزائرية ـ المغربية
سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٦٣

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1 - أحمد يوسف، أحمد. الصراعات العربية العربية، دراسة استطلاعية. ط2. لبنان :مركزد راسات الوحدة العربية، 1996.

2 - أحمد مرسي هاشم ،حامد . نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي. القاهرة: مكتبة مديولي، د س ن.

.

3 - بوحوش، عمار. دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. ط2. الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

بوحوش ،عمار.التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962.ط1. بيروت: **4** دار الغرب الإسلامي ، 1997.

5 بوعشة، محمد. الدبلوماسية الجزائرية، وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية.ط1.القاهرة: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

بوعشة، محمد . مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية . الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007 .

6 بخوش ، صبيحة. اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007). ط1. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

جراد، عبد العزيز. العلاقات الدولية. الجزائر: موفر للنشر، 8.1992

-9 دورتي، جيمس. بالستغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي. الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

- دغبار ، عبد الحميد .تسوية المنازعات الإقليمية العربية، بالطرق السلمية في إطار [10] ميثاق جامعة الدول العربية. ط2. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007.

11- حسين، قادري. النزاعات الدولية، دراسة وتحليل . ط1. الجزائر: منشورات خير جليس، 2007.

12 - حتي، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

13 حماد،كمال. النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات . القاهرة :الدار الوطنية للدراسة و النشر والتوزيع، 1988.

14 الحسان، بوقنطار.السياسة الخارجية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1978 .

- يحي الشاعري، صالح .تسوية النزاعات الدولية سلميا. ط1. القاهرة : مكتبة [15] مديولي، 2006.

.استمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية- - محمد عارف، نصر[16] المنهج. ط1. بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

.17 مصباح،عامر الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية .ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

18 ميرل، مارسيل . سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة .القاهرة: دار المستقبل العربي،1986.

[19] - محمودي، عبد القادر. النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الاقليمي العربي، (مع تركيز النزاعات حول قضية فلسطينية)1945-1985 .الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، 2002.

20 - معراف،اسماعيل .الصحراء الغربية في الأمم المتحدة، وحديث عن الشرعية الدولية.الجزائر:دار هومة للطابعة والنشر والتوزيع، 2010.

المدني، توفيق. اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل، دراسة تاريخية-سياسية 21 .دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006.

22 سعد الله،عمر. الوجيز في حل النزاعات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012.

[23] سرور الحريري، محمد. إدارة الأزمات السياسية، واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية. ط1 .الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع.

.

24السيد سليم، محمد .تحليل السياسة الخارجية. ط2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

[25] عبد الغفار محمد احمد. فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام .ج 1 . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 .

- عبد رجب، سها .نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى [26] بدايات القرن الواحد والعشرون. ط1 . القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009.

27 العايب،معمر. مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقيمية. الجزائر :دار الحكمة للنشر، 2010.
[28]- . صدوق ،عمر. قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية دراسة قانونية وسياسية . الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

.مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962. الجزائر :دار صغير ،مريم[29] الحكمة، ،2010 .

[30] قادم أدم فضل ، سلمان .حق تقرير المصير، طرح جديد لمبدأ قديم ، دراسة لحالات: أرتيريا – الصحراء الغربية- جنوب السودان .ط1. أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة ، 2002.
رزيق المخادمي، عبد القادر .نزاعات الحدود العربية. ط1. القاهرة:دار الفجر للنشر [31] والتوزيع، 2004.

32 الشامي ، علي. الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي .بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980.
غالي ، بطرس بطرس . جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. القاهرة: دار 33 الطباعة الحديثة، 1977.

.

المجلات و الموسوعات:

[7] عبد الكافي ،إسماعيل عبد الفتاح . الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.

[8] غريفيش، مارتن و أوتالاهان ، تيري . موسوعة مركز الخليج للأبحاث، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . دبي :الإمارات العربية المتحدة، 2008.

[3] الكيلالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. ط2. ج5. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

دعسوقي، مراد .البعد العسكري للنزاعات العربية. مجلة السياسية الدولية، عدد 111 **2** جانفي 1993.

[6] عبيد ، مجدي علي. صراع الصحراء الغربية. السياسة الدولية، العدد 95، 1993 .

[5] السرجاني. العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية. السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006.

[1] - بدوي، منير محمود .مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل. العدد 03، يوليو 1997.

مهابة،أحمد. الحدود في المغرب العربي. السياسة الدولية، العدد 89 .1987. **4**

5 سليم محمد ، السيد. نظرية المباريات وتحليل النزاعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الاسرائيلي . مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام 2015.

المذكرات :

[1] - بوزرب ، رياض. النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة ،2008 ص 59.

[2] - كفيسي، نجلاء .العلاقات الجزائرية المغربية ،افاقها تطورها ومستقبلها 1963-1994. مذكرة لنيل شهادة الماستر.قسم التاريخ، جامعة بسكرة 2013 ، ص 51.

- فرعون حمو ،فلسفة الاختلاف عند الامير عبد القادر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر،قسم النتروبولوجيا،جامعة تلمسان ، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية :

[1] - Jean – jaques Roche, théories des relation international, paris, 5eme éditions, Montchrestien, 2004, p.33

[1]-Buzan B, People, state and fear : An agenda for international security studies in the post old wodear,Bouder, co: lynneReinner, chapiter 05

.

[1]- Holsti K, the state war, cambindge university press, cambridage, 1996, p82

[1] - abdelkrimkibeche, conflict and cooperation in north africa (likage perspective), sumited for the degree of PHD in the partement of polices university of lankaster. 1985. P.37

[1]-Jacob mundy, algeria and the western sahara dispute, institute of arab and islamie studies, university of exeter, 2010, p20

[1]-san martin, P, Birefing, western sahara, Road to perdition ?african affairs, 2004, p 103

[1]-Michael D,Jacobs, « AegemonicRiraly in the Magheb : Alegria and moroco in the western saharaconfllict » florida, p 10

[1]- Zunes, Sand J, Mundy, Western sahara :war, nationalism and conflict resolution, Syracuse university Prss, 2010, P 191

التقارير:

- تقرير كرايسز جروب حول الشرق الأوسط شمال افريقيا رقم 66-11، الصحراء [1] الغربية، الخروج من المأزق، جويلية، 2007

الأعمال غير المنشورة :

صايج، مصطفى. تحليل النزاعات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

لمواقع الإلكترونية :

[1] - أماني صالح، أسباب الصراع الدولي،2010/12/01، http:// www.noqatel.com/openslave/behokh/ siadia21/towazonkiw/sec052.htm 2015/02/24

[1] - نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية، نموذج دارفور، موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية ،22 /2015/01.

[1] - وكالات الجزيرة، قضية الصحراء الغربية 2015/03/12 http//www.googel.com/searcg

[1] - عابد شارف، أزمة الصحراء الغربية، حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، 18 أفريل 2013

- 2النزاع الصحراوي www.googel.com/search// https 2015/02/22

[1] - أمال س ، القضية الصحراوية، 2013/11/25 //https
www.googel.com22/02/2015

- فوزية البيض، تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية بين الجليد و نار الحرب الباردة، 2012/11/08، http://sahara.com./ar31/03/2015question-

[1] -محمود معروف، الصحراء الغربية واستمرار التوتر بين الجزائر والمغرب، 2008/01/24
http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=1562779
.14.03.2015

[1] -يوسف السكات، التوتر بين الجزائر والمغرب ،2013/05/26،
http://www.elkhabar.com/press/article 2015/16.04

[1] - زين العرابي، موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، 2015/04/05
https://www.google.com/search?q= ،2015/09.04

[1]-حسن الأشرف، المبادلات التجارية تكبر حاجز القسور السياسي بين المغرب والجزائر،2014/07/20
https://search.tb.ask.com/search/GGmain.htm 2015/16.04

.حميد فرحان الراوي، الاتخاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد .

[1] - تيل كيل، ترجمة هشام تسمارت، العلاقات المغربية الجزائرية، بين العداء الثابت والصلح المستحيل، 06 جويلية 2013.

الفهرس

الفهرس

مقدمة: ..... أ
الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي للنزاع والنظريات المفسرة له 9
مقدمة الفصل: 10
المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم 11
المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة له: 11
2) علاقة النزاع ببعض المفاهيم 13
المبحث الثاني: مستويات تحليل النزاعات الدولية 17
المطلب الأول: المتغيرات الداخلية في تحليل النزاعات الدولية. 18
المطلب الثاني: مستويات التحليل الخارجية للنزاعات الدولية: 24
المبحث الثالث: أسباب النزاعات الدولية وأهم النظريات المفسرة لها 27
المطلب الأول: العلاقة بين النزاعات الداخلية والنزاعات الخارجية 28
المطلب الثاني: دور نظرية المباريات (اللعب) في تحليل النزاعات الدولية. 31
الفصل الثاني:التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية 35
مقدمة الفصل: 36
المبحث الأول: أهمية منطقة الصحراء الغربية 37
المطلب الأول: الأهمية الجغرافية. 37
المطلب الثاني: الأهمية التاريخية لمنطقة الصحراء الغربية. 40
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة 43
المبحث الثاني: الخلفيات التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية 46
المطلب الأول: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية 46
المطلب الثاني: الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية،ومطالبة كل من المغرب وموريتانيا بالإقليم.
..... 48
المطلب الثالث : المساعي الدولية لحل قضية الصحراء الغربية: 49
المبحث الثالث: أطراف النزاع في الصحراء الغربية 52
المطلب الأول: الأطراف المباشرة 52
المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة. 57
خلاصة 61
الفصل الثالث:انعكاسات مشكلة الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية 62
مقدمة: 63

المبحث الأول: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب قبل الاستقلال..... 64
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة..... 64
المطلب الثاني: الحركات الاستقلالية ومشروع وحدة المغرب العربي..... 67
المبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد الاستقلال ومشكل الحدود. 68
المطلب الأول: حرب الرمال أول نزاع حدودي في إفريقيا..... 68
المطلب الثاني: مبادرات التسوية السلمية لحل النزاع الحدودي. 72
المبحث الثالث: أزمة الصحراء الغربية والتوتر بين الجزائر والمغرب..... 76
المطلب الأول: تأثير أزمة الصحراء على العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب 76
المطلب الثاني: واقع وأفاق التعاون بين الجزائر والمغرب وبناء الاتحاد المغاربي. 80
خلاصة واستنتاجات :..... 86
خاتمة..... 87